رسالة كشف الضوء عن معنى لو

للشيخ عثمان الصيني النجدي الحنبلي

(المتوفى: ١٠٩٧هـ)

شرح وتحقيق ودراسة

للدكتور/ عبد الفتاح الحموز

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

بالإحساء

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

المقدِّمـة

للنحويين في (لو) من حيثُ دلالتها على امتناع الجواب أو عدمه، ومن حيث امتناع الثاني لامتناع الأول أو العكس مذاهب ولعلَّ هذه الرسالة النفيسة على مافيها من إيجازٍ شديدٍ وتناسٍ لأنواع (لو) المختلفة تدور في فلك هذه المذاهب، ولذلك رأيت أنْ أُحَقِّقَها لما فيها من تقريب لمسائل (لو) على المريدين وغيرهم.

وكنَّا نَوَد من الشيخ عثمان النجدي أنْ يتحدّث في هذه الرسالة عن كل ما يدور في فلكِ (لو) من مسائل، لأنّه قصرها على كونها تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط ، ولذلك رأيت أنْ أسُدَّ هذه الثغرة بالحديث الموجز عن هذه الأنواع وما يتصل بها مُعَزِّزاً كل نوع بما وقفت عليه من شواهِدَ في كتابنا العزيز.

ولقدْ مَهّدت لهذه الرسالة بحديث موجز عن مصنّفهامن حيث حياته وشيوخه وتلاميذه ومصنفاته، وأتبَعْتُ ذلك بحديث موجز عن أنواع (لو) في العربية، وعن مصادره ومنهجه فيها.

ولست أُنكرُ أنني اعتمدت في إخراج هذه الرسالة على نسخةٍ فريدة لعدم الاهتداء إلى أخرى، ولكنَّ ما يتراءى لي من دقة ناسخها وإتقانه يزيدُني ثقة فيها، ويدفع عنى كلَّ شكّ فيها.

والله نسألُ أنْ يوفقنا عالمين ومتعلمين.

الشيخ عثمان النجدي الحنبلي

حياته[1] :

هو عثمان بن أحمد بن عثمان بن سعيد بن عثمان بن أحمد بن قائد النجدي الحنبلي، ولقد ذكر ابن بسَّام[2] نقلاً عن ابن حميد أنه لم يعثر على نسبته إلى قبيلةٍ أو أسرة إلاَّ على مصاهرة أسرته لآل ذهلان: «ولم أعثَرْ على نسبته إلى قبيلةٍ أو أسرة وإنَّما مصاهرة أسرته لآل ذهلان، وهم من قبيلة آل ذهلان من آل سحوب من بني خالد، قال ذلك ابن حميد عن محمد بن مانع، خالفهُ في ذلك ابن عيسى فقال: إنَّ آل سحوب من..... يدلُّ على أنَّه يلتحق بقبيله عربية الأصل، فإنَّ عادة النجديين أنَّ مَنْ كان منهم من قبيلة عربية الأصل لا يصاهر إلاَّ من هو كذلك»[3].

وذهب الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن حسين آل اسماعيل[4] مذهب صاحب (السحب الوابلة) في أنّ آل ذهلان من علماء الرياض، وهم يرجعون إلى آل حميد حكام الإحساء قديماً.

ولقد ولدَ شيخُناالفاضل في بلدة العُيَيْنة من قرى نجد، وهي أكبر بلدانها في ذلك الوقت[5]، إذْ كانت آهِلَةً بالسكان والعلماء.

ولقد قرأ الشيخ على علمائها، ولعل ابن عمته الشيخ عبدالله بن ذهلان أشهرهم، إذْ أخَذَ عنهُ وعن غيره من علماء نَجْد الفقه الذي برَع فيه[6].

---

(١) انظر: السحب الوابلة، ورقة : ١٠٠، فهرس الأزهرية: ٦٥٣/٢ إيضاح المكنون: ٦٢٥/٢، هديَّة العارفين: ٦٦٠/١ معجم المؤلّفين: ٢٤٨/٦ ـ ٢٤٩، الأعلام: ٢٠٤/٤، علماء نجد: ٦٨٣ ـ ٦٨٦، هداية الراغب شرح عمدة الطالب بالفقه (مقدّمة الشيخ محمد حسنين مخلوف: ٣ ـ ٦)، ترجمة الشيخ عبدالملك بن إبراهيم آل الشيخ له في آخر هذا الشرح النفيس: ٥٧٥ ـ ٥٧٧.

(٢) انظر علماء نجد: ٦٨٣

(٣) علماء نجد : ٦٨٣

(٤) لقد أرسَلَ إليَّ مشكوراً ترجمةً مقتبسة من ترجمة الشيخ عبدالملك بن إبراهيم آل الشيخ، ومقدمة الشيخ محمد حسنين مخلوف لِـ (هداية الراغب شرح عمدة الطالب)، ولقَدْ زيَّنها ببعض الإشارات التوضيحية النافعة.

(٥) انظر: علماء نجد: ٦٨٣، ترجمة الشيخ عبدالملك بن إبراهيم آل الشيخ له في آخر (هداية الراغب شرح عمدة الطالب): ٥٧٤ ـ ٥٧٧.

(٦) انظر السحب الوابلة، ورقة: ١٠٠

ثمَّ ارتحَل إلى دمشق طلباً للعلم، فأخذ عن علمائها الفقه، ولاسيّاً الفقه الحنبلى، والأُصولُ والنحْوُ وغيرها من العلوم. ولعلَّ أشْهَرَ هؤلاء العلماء الشيخ محمد البلباني[٧]، والشيخ عبدالقادر التغلبي الشيباني صاحب كتاب (نيل المآرب شرح دليل الطالب)[٨]. وهو كتاب يمتاز بالدقة ووضوح العبارة وحلاوة التقاسيم إلاَّ أنه مجرد من الأدلة[٨]. ومن هؤلاء الشيوخ محمد أبوالمواهب الذي وقعت بينه وبين الشيخ عثمان النجدي مناظرة في مسألة: «إذا تساوى الحرير وغيره في الظهور أو زاد الحرير في الظهور إذا كان الثوب مسدًّى بالحرير أو ملحماً بغيره، وأَخْرجَتْه الصناعةُ، فظهر السدى، وخفيت اللحمه، وهو الخز....»[٩]. ولقد قال الشيخ أبوالمواهب بالحل، وقال الشيخ عثمان بالحرمة، ولقد أفاضَ الأخير في بيان هذه المسألة في شرحه (هداية الراغب شرح عمدة الطالب) في باب (شروط الصلاة)[١٠].

ولقد ذكر الشيخ عبدالملك بن إبراهيم آل الشيخ[١١] أنَّ الصواب مع شيخنا عثمان النجدى، والقول نفسه مع العلاَّمة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن بابطين[١٢] مفتي نجد وفقيهها فى عصره[١٣]، والشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب صاحب الكتب الكثيرة[١٢].

وممَّن عزَّز مذهب الشيخ أبي المواهب الشيخ محمد بن فيروز عالم الإحساء في وقته[١٣]، وهو فقيه حنبلي متبحر، والشيخ ابن منصور عثمان بن عبدالعزيز بن منصور من أهل المجمعة[١٣] وهو فقيه أُصولي حنبلي.

ولقد طالت المناظرة بين الشيخين الفاضلين، فاحتدّ الشيخُ على التلميذ الذي غادَر دمشق قاصداً مِصرَ، فأخذ عن علمائها حتى مهر مهارة تامة في الفقه الذي حقَّق فيه ودقَّق، ولذلك أُطلق عليه لقب المحققّ، وقصده الطلَبة والناس فيها للإفتاء، وتلقى العلوم عنه خلقٌ كثير سنين عديدة.

---

(٧) انظر ترجمة الشيخ عبدالملك بن إبراهيم آل الشيخ له في آخر (هداية الراغب شرح عمدة الطالب): ٥٧٤ ـ ٥٧٧

(٨) لقد ورد ذلك في ترجمة الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن حسين آل اسماعيل المشار إليها.

(٩) علماء نجد : ٦٨٣ ـ

(١٠) انظر هداية الراغب شرح عمدة الطالب: ١١٢

(١١) انظر هداية الراغب شرح عمدة الطالب : ٥٧٤ ـ ٥٧٧

(١٢) انظر هداية الراغب شرح عمدة الطالب : ٥٧٤ ـ ٥٧٧

(١٣) لقد ورد ذلك في ترجمة الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن حسين آل اسماعيل

وانتقل الشيخ عثمان إلى جوارِ ربِّه في القاهرة مساء الاثنين في الرابع عشرَ من جمادى الأولى عام ١٠٩٧ هـ[١٤] خلافاً للشيخ محمد حسنين مخلوف[١٥] مفتي الديار المصرية، الذى ذهب إلى أنَّ وفاته كانت عام ١١٠٠ هـ .

شـــيوخه :

لعلَّ أهمهم[١٦] :

(١) الشيخ محمد بن موسى البصيري النجدي.
(٢) الشيخ العلامة محمد أبو المواهب .
(٣) الشيخ العلامة محمد بن أحمد الخلوتي الذي أخَذَ عنه دقائق الفقه وفنوناً أخرى في مصر[١٧].
(٤) الشيخ العلامة عبدالله بن محمد بن ذهلان، وهو ابن عمته.
(٥) الشيخ العلامة الفقيه المؤرخ عبدالحي بن العماد صاحب الشذَرات.
(٦) الشيخ محمد البلباني.
(٧) الشيخ عبدالقادر التغلبي الشيباني.

تلاميـــذه :

لقد انتفع بالشيخ عثمان النجدي خلق كثير من النجديين والشاميين والمصريين[١٨]، وذكر ابن بسَّام منهم اثنين:

(١) الشيخ أحمد بن عوض المرداوي النابلسي، وهو الذي جرَّد حاشيته على المنتهى من نسخة الشيخ نفسها، فجاءَتْ في مجلدٍ ضَخْم.
(٢) الشيخ محمد بن الحاج مصطفى الجيتي

---

(١٤) انظر في ذلك المصادر المدوَّنة في حاشية الصفحة :
(١٥) انظر مقدّمته لشرح الشيخ عثمان النجدى (هداية الراغب شرح عمدة الطالب): ٣ ـ ٦
(١٦) انظر علماء نجد: ٦٨٤ ـ وغيره من المصادر المدونة في حاشية الصفحة :
(١٧) انظر تاريخ ابن بشر : ٢٠٤/٢
(١٨) انظر علماء نجد : ٦٨٤

ولعلَّ ناسخ مخطوطتي رسالتي الشيخ عثمان النجدي (رسالة في أي المشدَّدة)، و (رسالة كشف الضو عن معنى لو) يعدُّ أحَدَ تلاميذه الأوفياء[١٩].

أقوال العلماء فيه :

يظهر لي من أقوال العلماء أنَّ الشيخ عثمانَ كانَ فقيهاً مدققاً محقّقاً متبحراً في مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عالماً حَسَنَ التآليف، قد جَلَس للأفتاء سنينَ عديدة، فوفد إليه الناسُ والمريدون لينهلوا من نَبْعِهِ الثرّ، ولتَتَّضِحَ هذه المسألة رأيْتُ أنْ أُدوِّنَ أقوال أهل العلم والمعرفة فيه.

(١) قال فيه ابن بسَّام : «وبَعْدَ هذا خرج مِنَ الشام إلى مصرَ، وأَخَذَ عن علمائها حتى مهرَ مهارةً تامة في الفقه، وحقَّقَ فيه ودقَّقَ، وأُطْلِقَ عليهِ لَقَبُ المحقّق، واشتهر في مصرَ ونواحيها، وقُصِدَ بالأسئلة والاستقصاء سنينَ عديدة، وأثنى عليه العلماء في وقته وبعدَه، وآخر ما رأيت من الثناءِ عليه ما قاله المشرف على طبع كتابه (هداية الراغب) الشيخ محمد حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية سابقاً...»[٢٠]

وقال فيه أيضاً: «والمُتَرْجَمُ له ليس على طريقة أكثر الفقهاء في صفاتِ الله تعالى بل هو محقّق على طريقة السلف»[٢٠].

(٢) قال فيه صاحب (السحب الوابلة): «وزادَ انتفاعه به جداً حتَّى مهر وحقَّق ودقَّق، واشتهر في مصرَ ونواحيها، وقُصِدَ بالأسئلة والإفتاء سنين...»[٢١].

وقال فيه أيضاً: «وكان خطُّهُ مضبوطاً إلى الغاية، بديع التقرير سديد الأبحاث والتحزير...»[٢١].

(٣) قال فيه الشيخ محمد حسنين مخلوف: «أمَّا الشارح ـ رحمه الله ـ فيظهر من شرحه

---

(١٩) انظر الصفحة :

(٢٠) علماء نجد : ٦٨٣ ـ ٦٨٤

(٢١) السحب الوابلة، ورقة : ١٠٠

أنَّه متبَحرٌ، وعالم ضليع في مذهب الإمام أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ حسن التآليف جيِّد السبك والتصنيف»[٢٢].

وقال في مُصَنَّفِهِ (هداية الراغب شرح عمدة الطالب): «وبعد فإنَّ من أنْسَب كتب الفقه وأقْرَبها بالنسبة للمبتدئين من الطلاب في دراسة مذهب إمام أهل السنة أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ كتاب (هداية الراغب) للشيخ العلامة الفقيه المحقق عثمان بن أحمد النجدي الحنبلي الذي شرح به رسالة (عمدة الطالب لنيل المآرب) لشيخ الإسلام الإمام الفقيه منصور بن يونس البهوتي الحنبلي، فقد جمع في هذا الشرح بين الاختصار وسهولة العبارة ودقة البحث ووضوح الإشارة»[٢٢].

(٤) ولعل قول ناسخ مخطوطتي رسالتيه (رسالة في أي المشدَّدة) و (رسالة كشف الضو عن معنى لو) حَسَنِ بن نصَّار بن منصور الحنبلي البيتاوى أحسن ما قيل فيه: «تمّت هذه الرسالة المباركة المسماة بـ (كشف الضو عن معنى لو) تأليف شيخ الإسلام والمسلمين، صدر المدرسين، فخر العلماء الراسخين الفقيه الذي تزينت بدروسه المساجد والمدارس، واحتاج إلى تصريح منطوقه ومفهومه كل مذاكر ومدارس، أحيا رءوس المدارس، وزانَ دروسَها، وجمَّل صدورَ المجالس، وأطْلَعَ شموسَها، ورفَعَ منارَ الإفادة، وضاعف عِظامها، أمجد الفضلاء المدرسين، وتاج النبلاء المتصدرين، فخر ذوي الإفتاء والتدريس، حامل لواء الشريعة، وناشر بفهمه الثاقب النفيس، إذا ألقى الدروسَ أحيا رباع العلم بعد الدروس، مولانا وأستاذُنا الشيخ عثمان الحنبلي النجدي...»

مصنّفاتُه :

لقد صنّف الشيخ عثمان النجدي في فنون مختلفة كالفقه والنحو وغيرهما، ومن هذه التصانيف:

(١) هداية الراغب شرح عمدة الطالب بالفقه:[٢٣]

لقد ذكر المترجمون للشيخ النجدي كما مرَّ أنَّه مصنَّف لطيفٌ مسبوكٌ سبكاً حسناً، تشيع

(٢٢) مقدمة (هداية الراغب شرح عمدة الطالب) : ٣

(٢٣) لقد طبعه معالي الشيخ محمد بن سرور الصبان الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي رحمه الله.

فيه الإشارة الواضحة والعبارة السهلة، ودقة البحث. وتطالع القارئ فيه بالإضافة إلى مسائل الفقه الموجزة المفيدة بعض المسائل النحوية واللغوية كتعلق البسملة بمحذوف[٢٤]، واشتقاق لفظ الجلالة[٢٥]، والعلم المنقول[٢٦]، وتطالِعُهُ أيضاً أوجه من الأعاريب لبعض الألفاظ كتقدير فعلٍ عاملٍ في (كتاب الطهارة) أي: اقرَأْ أوخذ كتاب الطهارة، ويجوز في (كتاب) عنده أيضاً أن يكون مرفوعاً على خبر ابتداء محذوف أو العكس[٢٧].

وهو ممَّن لا يجوّزون الجر الجواري في العطف لأن حرف العطف مانع لهذه المسألة، ولأنَّ الجوارَ يكون في النعت والتوكيد لا في عطف النسق[٢٨].

(٢) حاشـية على المنتهى :

لقد جرَّدها تلميذه أحمد بن عوض المرداوي النابلسي في مجلدٍ ضخم، ولقد ذكر ابـن بسَّام[٢٩] أنه اطلع عليها مخطوطة بخط جميل جداً كتبها الشيخ عبدالله الفائز أبو الخيل، وأنَّ الشيخ عثمانَ النجدي قد حقَّقَ فيها ودقَّق وفصَّل، فحلَّ كثيراً من غوامض متن المنتهى، فجاءت نفيسة جدًّا[٣٠].

(٣) مختصر دُرَّة الغواص[٣١] .

قيل إنَّ له تعقيبات يسيرة عليها.

---

(٢٤) انظر هداية الراغب شرح عمدة الطالب: ٧

(٢٥) انظر هداية الراغب شرح عمدة الطالب : ٧

(٢٦) انظر هداية الراغب شرح عمدة الطالب: ١٠

(٢٧) انظر هداية الراغب شرح عمدة الطالب: ١٣

(٢٨) انظر هداية الراغب شرح عمدة الطالب : ٤١

(٢٩) انظر علماء نجد: ٦٨٥، وانظر ترجمة الشيخ عبدالملك بن إبراهيم آل الشيخ في آخر هداية الراغب شرح عمدة الطالب): ٥٧٤ ـ ٥٧٧، السحب الوابلة: ١٠٠

(٣٠) ذكر الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن حسين آل اسماعيل أنَّها لا تزال محظوظة في مكتبات علماء نجد، وفي مكتبة آل القاضي في عنيزة نسخة منها.

(٣١) انظر المصادر التي ورد ذكرها في حاشية الصفحة

(٤) شرحُ البسملة[٣٢] .

(٥) رسالة في الرضاع[٣٢] .

(٦) نجاة الخلف في اعتقاد السلف[٣٢] .

(٧) الإسعاف في إجازة الأوْقاف : .

وهو رسالة صغيرة[٣٣] .

(٨) رسالة في القهوة[٣٣] .

(٩) تلخيص لنونية ابن القيم

لقد فَرَغَ من تأليفه في شعبان ١٠٨١ هـ[٣٣] .

(١٠) رسالة في (أيّ) المشدَّدة[٣٤] .

(١١) رسالة في كشف الضو عن معنى لو .

(١٢) مجموعة من الرسائل المخطوطة الفقهية فى مكتبة أوقاف بغداد[٣٥] .

---

(٣٢) انظر: السحب الوابلة، ورقة: ١٠٠، ترجمة الشيخ عبدالملك بن إبراهيم آل الشيخ له في آخر (هداية الراغب شرح عمدة الطالب): ٥٧٤ ـ ٥٧٧، علماء نجد: ٦٨٥

(٣٣) انظر علماء نجد : ٦٨٥

(٣٤) ستصدُر هذه الرسالة بتحقيقنا قريباً إنْ شاء الله تعالى.

(٣٥) انظر علماء نجد : ٦٨٦

وصف المخطوطة الفريدة

لعلَّ هذه النسخة التي اتخذتها عمدتي في تحقيق هذه الرسالة تُعَدُّ فريدَةً، لأنَّني لم أوفق في الاهتداء إلى نُسخَةٍ أُخرى، ولعلَّ ما يزيدني ثقة في الاعتماد على هذه النسخة أنَّ ناسخها حسن بن نصَّار بن منصور الحنبلي البيتاوي هو ناسخ رسالة الشيخ عثمان النجدي الحنبلي في (أيٍّ) المشدَّدة كما يتراءى لي[٣٦]، فهو يتّسم بالدقة التامّة، وهـو من تلاميذ الشيخ عثمان النجدي الحنَبليَ.

وهذه النسخة مخفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق في مجموع عدد أوراقه خمس عشرة ورقة (٥٨ عام)، وهي تتلو رسالة (أيّ) المشدَّدة المشار إليهـا من حيث التـرتيب في هذا المجموع.

وتقع في خمس ورقات (٦٧ أ ـ ٧١ ب ق) كل ورقةٍ فيها تسعةَ عشرَ سطراً، وفي السطر إحْدى عشرة كلمةً تقريباً. ولقد دوّنت في الحاشية اليسرى لكل ورقة الكلمة التى صُدِّرت بها الورقة التالية. وفي كل ورقة هامش عريض (٧ سم)، لا تعليق فيه.

وخط هذه النسخة نسخيٌّ جميل غير مشكول، وتطالع القارئ بعض آثار الرطوبة التى لم تُؤَثِّرَ على جمال الخط ووضوحه.

ولعلَّ تاريخ النسخ هو تاريخ نسخ مخطوطة رسالة (أيٍّ) المشدَّدة التى اتَّخَذْتُها أصلاً في تحقيق هذه الرسالة، وهو عام (١١٥٤ هـ) في الأزهر الشريف.

(٣٦) انظر رسالة (أي) المشدَّدة :

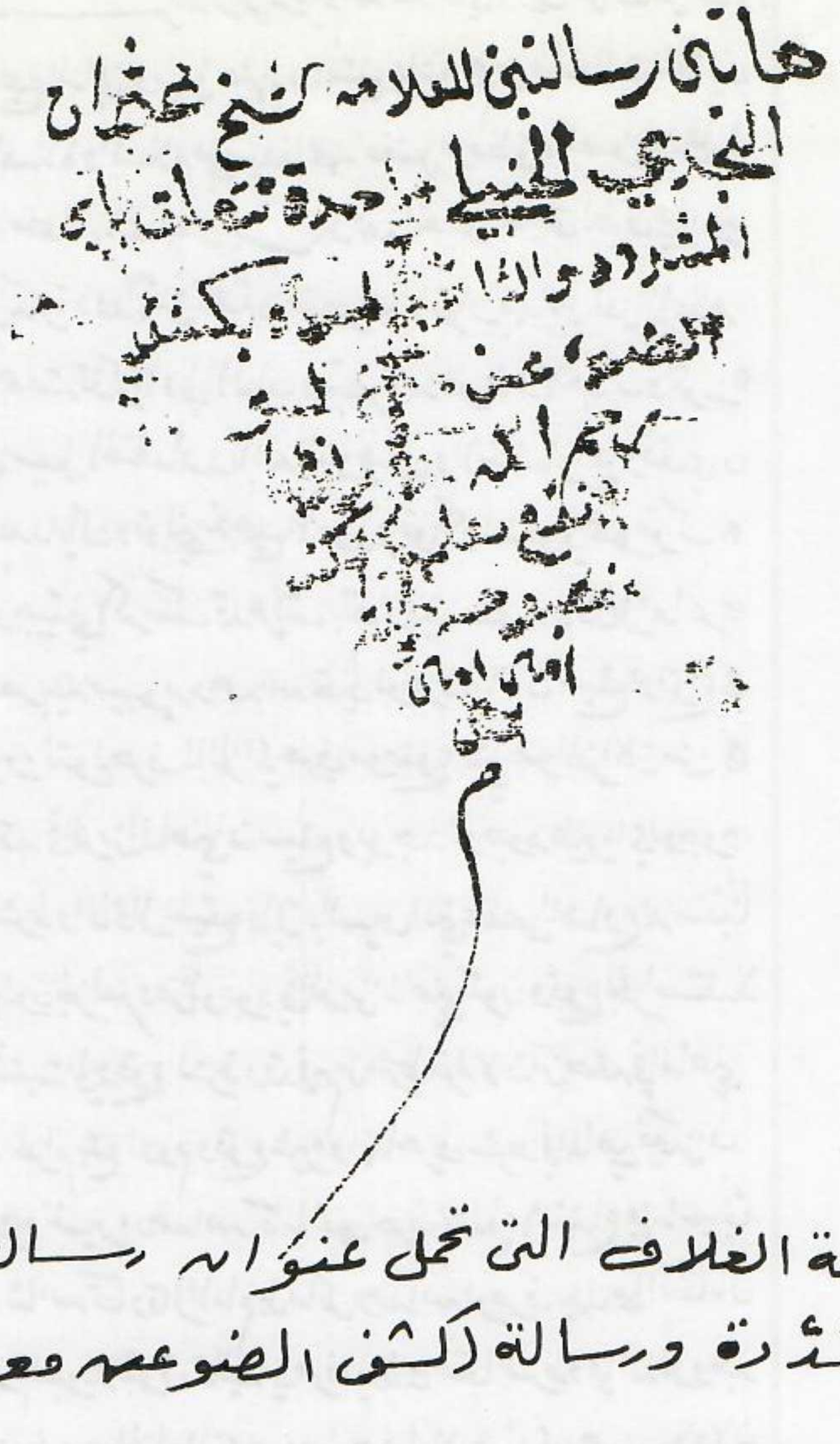

ورقة الغلاف التي تحمل عنوان رسالتي (أبيّ) المثدرة ورسالة (كشف الضوء عمن لم).

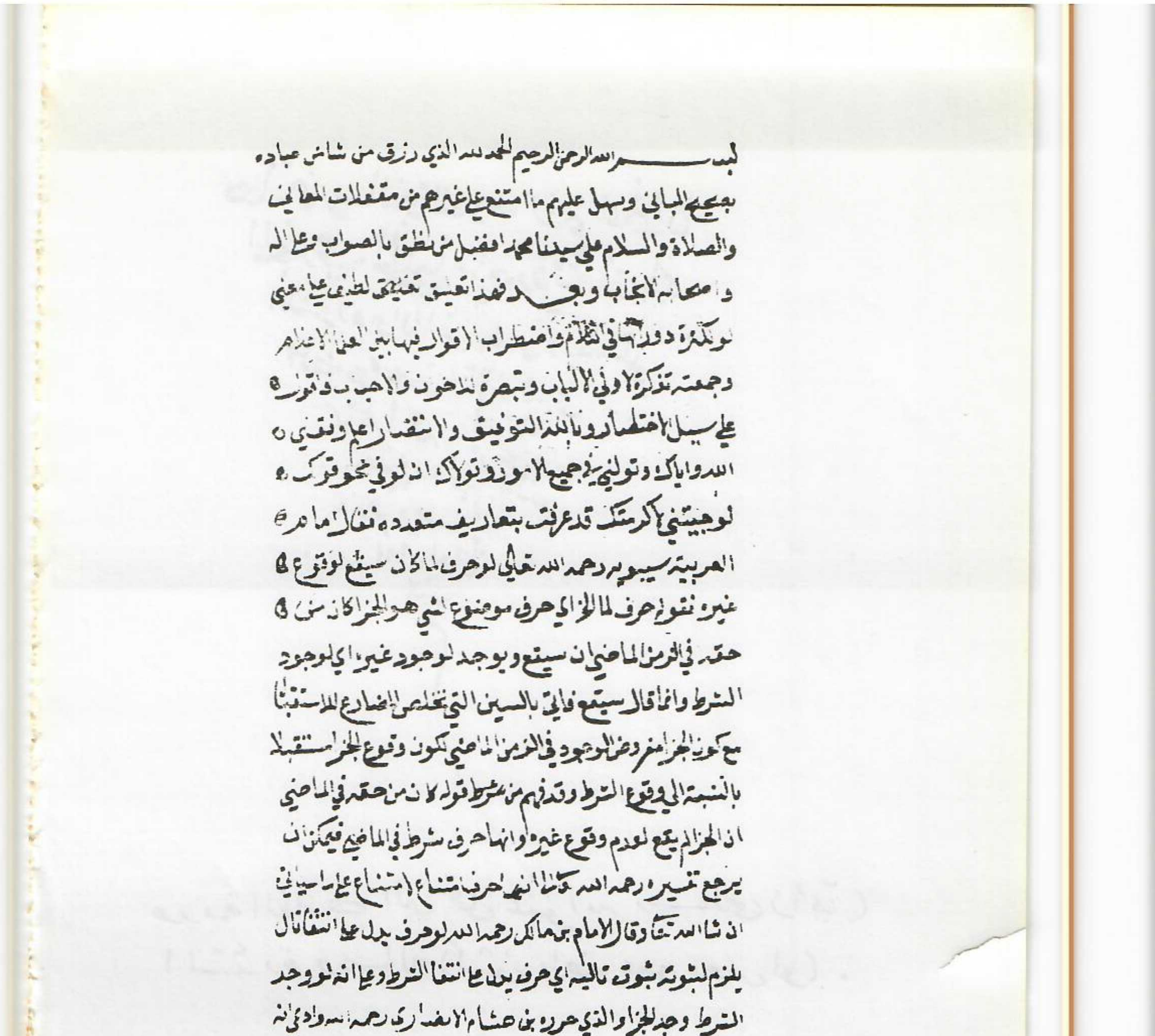

لبسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي رزق من شاء من عباده
بفيض المباني وسهل عليهم ما امتنع على غيرهم من مقفلات المعاني
والصلاة والسلام على سيدنا محمد افضل من نطق بالصواب وعلى آله
واصحابه الاطياب وبعد فهذا تعليق تحقيق لتعليق على مغني
اللبيب لكثرة دوراني في الكلام واضطراب الاقوال فيها بين العلماء الاعلام
وجمعته تذكرة لاولي الالباب وتبصرة للناظرين والاحباب وقلت وبالله
على سبيل الاختصار وبالله التوفيق والاستظهار اعلم ونفقني
الله واياك وتولني في جميع الامور وتولاك انه لولي ذلك وقادر عليه
لو جيتني اكرمتك قد عرفت بتعاريف متعددة فقال ما مدة
العربية سيبويه رحمه الله تعالى لو حرف ما كان سيقع لوقوع
غيره نقول حرف لما الزاي حرف موضوع لشيء هو الجزاء كان من
حقه في الزمن الماضي ان سيقع ويوجد لوجود غيره اي لوجود
الشرط وانما قال سيقع فاتى بالسين التي تخلص المضارع للاستقبال
مع كون الجزاء مفروضا الوجود في الزمن الماضي لكون وقوع الجزاء مستقبلا
بالنسبة الى وقوع الشرط وقد فهم من شرط قوله كان من حقه في الماضي
ان الجزاء يقع لعدم وقوع غيره وانها حرف شرط في الماضي فيمكن ان
يرجع تفسيره رحمه الله كذلك انها حرف امتناع لامتناع على ما سيأتي
ان شاء الله تعالى وقال الامام بن مالك رحمه الله لو حرف يدل على انتفاء تال
يلزم لثبوته ثبوت تاليه اي حرف يدل على انتفاء الشرط وعلى انه لو وجد
الشرط وجد الجزاء والذي حرره بن هشام الانصاري رحمه الله وادعى انه

الورقة الأولى من المخطوطة

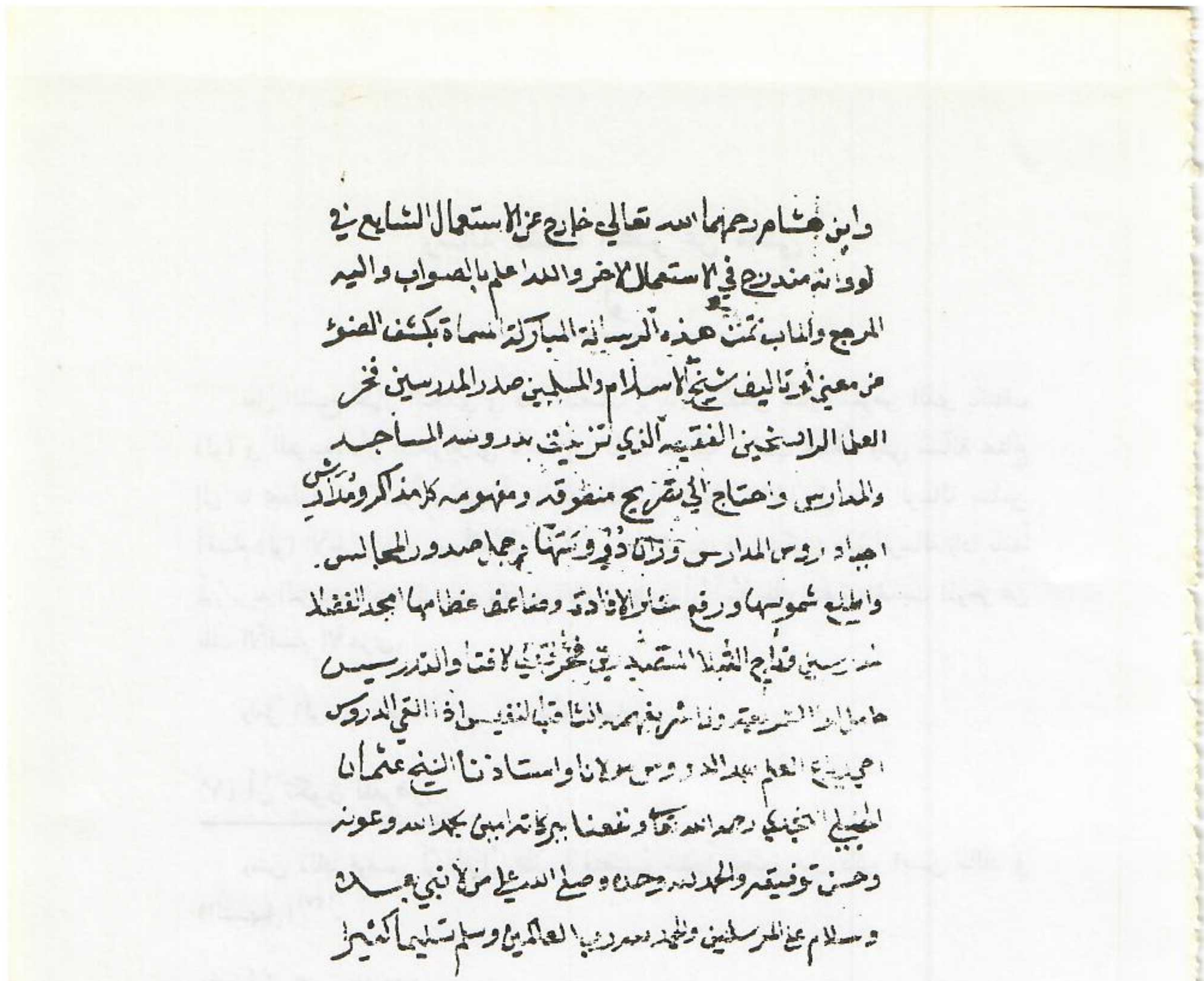

وابن هشام رحمهما الله تعالى خارج عن الاستعمال الشائع في
لوجدته مندرج في الاستعمال الآخر والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب تمت هذه الرسالة المباركة المسماة بكشف الغطاء
عن معاني تواليف شيخ الاسلام والمسلمين صدر المدرسين فخر
العلماء الراسخين الفقيه الذي تزينت بدروسه المساجد
والمدارس واحتاج الى تقريع منطوقه ومفهومه كل مذاكر ومدارس
اجياد دروس المدارس وزادوها بهجة وسناء بهجة صدور المجالس.
واطلع شموسها ورفع منار الافادة وضاعف عظامها امجد المفاخر
مدرسي فدايح الشهباء المستفيد بفخر تلقي الافتاء والتدريس
حامل راية الشريعة وناشر بهجة الثاقب المنيف ذات الدروس
اعني شيخ العلماء عبد الدروس مولانا واستاذنا الشيخ عثمان
المجيلي الخانكي رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته امين بجاه سيد ولد عدنان
وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على من لا نبي بعده
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وسلم تسليما كثيرا

الورقة الأخيرة من هذه المخطوطة،
وهي تحمل اسم مصنف هذه الرسالة.

رسالة كشف الضو عن معنى
لو

لعلَّ الشيخ عثمان النجدي في هذا المنَّصف يرْيدُ أنْ يَنْفُضَ غُبارَ الغموض الذي يكتنف (لو) في العربية، لأنَ للنحويين في حدها إذا كانت شرطيّةً مذاهب مختلفةً، وهي مسألة تحتاج إلى ما يجعلها أكثر يُسراً ووضوحاً، ولذلك يطالعنا الشيخ الفاضل في هذه الرسالة بتناسى أقسام (لو) الأخرى، وهي مسألة كنَّا نودّ أنْ يبسط الحديث فيها لتكون هذه الرسالة زاداً نافعاً لِمَنْ يريد التزود منه من المريدين وغيرهم، ولذلك رأيت أنْ أسُدَّ تلك الثغرة بالحديث الموجز عن تلك الأقسام الأخرى.

ولعلَّ (لو) في العربية تأتي على ستَّة أقسام:

(١) أنْ تكون للعرض :

ومن ذلك قولهم: لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنا فتصيبُ خيراً، وهو قول ذكره ابن مالك في (التسهيل)[٣٧].

(٢) أنْ تكون للتقليل :

وهو قول ابن هشام اللخمي وغيره[٣٨]، وهي مسألة فيها نظر عند ابن هشام[٣٨]، ولقد حمل الدماميني[٣٩] والدسوقي[٤٠] هذا النظر على أنَّ كل ما أُورد شاهداً على التقليل يجوز فيه أن تكون (لو) بمعنى (إنْ) حرف الشرط ، وفي الكلام حذف الجواب، ولأنَّ التقليل مستفادٌ من المقام لا من (لو) نفسها.

---

(٣٧) انظر: ٢٤٤، وانظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٢/٤، حاشية الدسوقي على المغني: ٣٧٤/١، مغني اللبيب: ٣٥٢.

(٣٨) انظر: مغني اللبيب: ٣٥٢، حاشية الدسوقي على المغني: ٣٧٤/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٢/٤

(٣٩) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٢/٤

(٤٠) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ٣٧٤/١

ولقد أجاز المالقي أنْ تكون حرف تقليل بمعنى (ربَّ): «الموضع الرابع: أنْ تكون حرف تقليل بمنزلة (ربَّ) في المعنى، نحو قولك: أعطِ المساكينَ ولو واحِدًا، وصَلّ ولوِ الفريضةَ، ومنه قوله تعالى: (ولَوْ على أنفُسِكم)[٤١]»[٤٢].

والآية السابقة التي استشهد بها المالقي وغيره محمولة على أنَّ (لو) على أَصْلِها أو على أنهَّا بمعنى (إنْ) عند الشهاب[٤٣]، وفي الكلام حذف جوابها، أي: لوجب عليكم أنْ تشهدوا عليها، وذكر السمين الحلبي[٤٤] أنَّ مجيء (لو) بمعنى (إنْ) قليل فينبغي ألاَّ يُحْمَلَ القرآن على ذلك.

وممَّا حمِلَت فيه (لو) على معنى التقليل قوله عليه السلام: «لا تردّوا السائلَ ولَوْ بظِلفٍ مُحْرَق»[٤٥]، «ولا تَرُدُّوا السائِلَ وَلو بشقّ تمرَةٍ»[٤٦]

وجاء في (البرهان في علوم القرآن) أنَّ بعضَهم ذكر قسماً آخر لِـ (لو)، وهو التعليل: «وذكر بعضُهم قسماً آخر، وهو التعليل، كقوله تعالى: (ولَوْ على أنْفُسِكم)[٤٧]»[٤٨]، ويتراءى لي أنَّ المراد بالتعليل في هذا النصّ المقتبس هو التقليل، لأنَّ أحداً من النحويين لم يُشرْ إلى هذا القسم، والآية القرآنية كما مرَّ محمولةٌ عندَهم على التقليل، فالمسألة من باب التصحيف، ولقد تركها الأستاذ محمد أبوالفضل إبراهيم محقّق هذا الكتاب من غير التنبيه عليها.

(٣) أن تكون للتمنيِّ :

لقد ذكر النحويون[٤٩] أنَّ علامة (لو) فيَ هذا المعنى أن يصح وضع (لَيْتَ) موضعها

(٤١) النساء : ١٣٥

(٤٢) رصف المباني : ٢٩٢

(٤٣) انظر حاشية الشهاب: ١٨٨/٣، وانظر: البحر المحيط : ٣٦٩/٣ ـ ٣٧٠

(٤٤) انظر الدر المصون، ورقة: ١٨١٤، وانظر: حاشية الدسوقي على المغني: ٣٦٧/١ ـ ٣٧١، الكشاف: ٥٧٠/١، التبيان في إعراب القرآن: ٣٩٧/١

(٤٥) انظر الموطّأ (صفة النبي ماجاء في المساكين): ٥٧٥، ونصُّ الحديث فيه: «رُدّوا المسكينَ ولو بظِلفٍ مُحرَقٍ»، وانظر النسائي: زكاة: ٧٠.

(٤٦) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٩١/٢، ونصُّ الحديث فيه: «اتُّقُوا النارَ ولو بشقِّ تمرَةٍ».

(٤٧) النساء: ١٣٥

(٤٨) البرهان في علوم القرآن : ٣٧٥/٤

(٤٩) انظر: البرهان في علوم القرآن : ٣٧٥/٤، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٢/٤، رصف المباني: ٢٩١، مغني اللبيب: ٣٥١

كقولنا: لَوْ تَأتينا فتحدّثنا أي: ليتَك تأتينا فتحدثنا. ولقد اختلف النحويون في (لو) هذه من حيث تقدير جواب لها وعدَمُه، فذهب ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى إلى أنهَّا لا تحتاج إلى جوابٍ كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتي بجواب منصوب كجواب (ليت)، وجاء في (حاشية الصَّبَّان)(٥٠) أنَّ ما ذهبا إليه يظهر في (لو) التى للعرضِ والتي للتحضيض، فهي عندَهما لا تجُاب بجواب (لو) الامتناعية.

ومما ذكرهُ النحويون شاهداً على هذا القسم قوله تعالى: «فلَوْ أنَّ لنا كرَّةً فنكونَ من المؤمنين»(٥١): نُصِبَ (فَنكونَ) بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء حملاً على نصب المضارع بعد (ليت) بـ (أنْ) مضمرة كقوله تعالى: «يالَيْتَنى كنت معهم فَأفوزَ فوزاً عظيماً»(٥٢)، لأنَّ (لَوْ) أفادت التمنِّى، وأجاز النحويون في (لو) في هذه الآية أن تكون شرطية على أنَّ نصْب (فَنكونَ) محمول على العطف على (كرَّةً) على توهم انحلال المصدر إلى (أنْ) والفعل المضارع(٥٣)، وهو اختيار ابن هشام: «ولا دليلَ في هذا لجوازِ أن يكون النصب في (فنكونَ) مثله في: (إلاَّ وحياً أو من وراءِ حجابٍ أو يرسِلَ رسولاً)(٥٤)...»(٥٥)، ويتراءى لى أنَّ ابن هشام قد أجاز الحمل على التوهم، توهم انحلال المصدر إلى (أنْ) والفعل المضارع ليصح نصب (أَوْ يُرْسِلَ) المعطوف على (وحيًا) المنحل إلى (أنْ) والفعل المضارع كما مرأي: إلاَّ أنْ يُوْحى إليه. وقيل إنَه لا يصح عطف (أَوْ يُرْسِلَ) على (أنْ يكلِّمَهُ) المنصوب لفساد المعنى، لأنَّ المعنى يصير عليه لو صحَّ: وما كان لِبشرَ أنْ يَكلِّمَهُ إو أن يُرْسِلَ رسولاً، والصحيح أن كثيراً من البشر قد أرْسِل رسولاً وكثيراً منهم أرْسَلَ الله إليه رسولاً، ولذلك لجأ النحويون إلى التأويل كالذي ذهب إليه ابن هشام وغيره، وأجازَ آخرون أن يكون معطوفاً على ما يتعلق به (أومن وراء حجاب) أي: أو يكلمه أو يسمع من وراء حجاب لأنَّه لا يصح أنْ يتعلق بـ (يكلمه) المذكورلأن ما بعدَ إلاَّ لا يَصِحُّ أن يتعلَّق بما قبلها، والظاهر عندي أن يُتَّسعَ في الظرف، فيصح التعلق في هذه المسألة، ويكون الفعل المقدَّر معطوفاً على (وَحْياً) وأجاز الزمخشري(٥٦) أنْ يكون (وحياً) و (أو من وراء

---

(٥٠) انظر: ٣٢/٤

(٥١) الشعراء : ١٠٢

(٥٢) النساء : ٧٣

(٥٣) انظر: حاشية الشهاب : ٢١/٧، البحر المحيط : ٢٨/٧ ـ ٢٩، مغني اللبيب: ٣٥١، ٣٤

(٥٤) الشورى : ٥١

(٥٥) مغنى اللبيب : ٣٥١

(٥٦) انظر الكشاف : ٤٧٥/٣

حجابٍ) و (أو يُرْسِلَ رسولاً) أحْوالاً، وذكر أبوحيان[٥٧] أنَّ وقوع المصدر حالاً غير مُنْقاس، وهو مردود بكثرة ما جاء في القرآن من هذه المسألة، أمَّا وقوع المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزها حالاً فَقَدْ رَدَّه سيبويه[٥٨]، ويظهر لي أنَّ قول أبي القاسم الزمخشري أقلُّ تكلفاً من التقدير والتكلف. ويجوز أن يكون المصْدَر المؤوَّل من (يرسل) وأنْ المضمرة في موضع نصب أو خفض بعد حذف الباء أي: بأنْ يُرْسِلَ.

وقد لا تحتاج (لو) في هذا القسم إلى جواب، ومن ذلك قوله تعالى: «ولَوْ أنَّهُمْ آمنُوا واتَّقَوْا لمثوبَةٌ من عند الله خيرٌ»[٥٩]: في قوله (لَمثوبَةٌ من عندِ الله خيرٌ) ثلاثة أقوال:

(١) أن تكون اللام للابتداء على أنَّ ما بعدها مستأنف، فيكون في الكلام حذف جواب (لو) أي: لَأُثيبوا.

(٢) أن يكون جواب (لو) لأنَّ (لو) تجاب عند الزمخشرى[٦٠] بجملة اسمية لما فيها من الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها، وهو قول مردود عند أبي حيَّان[٦١] والشهاب[٦٢] ومكي بن أبي طالب[٦٣] وغيرهم لأنَّ الجواب عندهم محذوف. ولعل الظاهر في هذه المسألة ما ذهب إليه أبوالقاسم الزمخشري لأنَ حمل النصّ القرآني على ظاهره أَوْلى من التكلف والتمحل، ولعلَّ ما يعزّز ما نذهب إليه أنَّ الأشموني[٦٤] ذكر أنَّ (لو) قد تجاب بالجملة الاسمية.

(٣) أَنْ يكونَ جوابَ قسمٍ مقدَّرٍ.

ولقد وَقفت في كتابنا العزيز على مواضع يمكن حملها في أحدِ التأويلات على أنَّ (لو) فيها

---

(٥٧) انظر البحر المحيط ٥٢٧/٧

(٥٨) انظر همع الهوامع: ١٧/٤، وانظر: التبيان في إعراب القرآن، ١١٣٦/٢، معاني القرآن: ٢٦/٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢٥٣/٢ ـ ٢٥٤، تفسير القرطبى: ٥٣/١٦، حاشية الشهاب: ٤٣٠/٧، التبيان في تفسير القرآن: ١٧٣/٩، مشكل إعراب القرآن: ٢٧٩/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٥١/٢.

(٥٩) البقرة : ١٠٣

(٦٠) انظر الكشاف : ٣٠٢/١

(٦١) انظر البحر المحيط : ٣٣٥/١

(٦٢) انظر حاشية الشهاب : ٢١٧/٢

(٦٣) انظر مشكل إعراب القرآن: ٦٦/١، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١٠١/١

(٦٤) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٦٠٤/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢٦٠/٢

للتمنى بمعنى (ليت)، ومن ذلك قوله تعالى: «وقالَ الذين اتَّبعَوُا لو أنَّ لنا كرَّةً فنتبَرّأَ منهم..»[٦٥]: قوله (فنتبرّأ) منصوب بـ (أنْ) مضمرة كما مرَّ في جواب التمني، وفي (لو) وجوابها مذاهب:

(١) أن يكون لها جواب تقديره : لتَبَرَّأْنا.

(٢) أنْ تكون (لو) لما كان سيقع، وليس فيها معنى التمنيِّ، والفعل منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرة لأنه معطوف على (كَرَّةً) التى تنحل إلى (أنْ) وفعلٍ مضارع، وفي الكلام حذف جوابها.

(٣) أنْ تكون (لو) للتمنّي ، ولذلك نصب الفعل المضارع في جوابها.

(٤) أن تكون (لو) مصدرية أغنت عن فعل التمنيّ، وأصل الكلام: وَدَدْنا لَوْ أنَّ لناكرةً، فحذف فعل التمنّي، فتكون (لو) وما فى حيزها في تأويل مصدر منصوب بالفعل المحذوف، وهو قول ابن مالك كما سيأتي[٦٦].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: «قالَ لَوْ أنَّ لي بكم قوةً أو آوِى إلى ركنٍ شديدٍ»[٦٧]: (لو) شرطية جوابها محذوف أي: لَدَفَعْتكم عنِّي، وأجاز الشهابُ أن تكون للتمنىِّ[٦٨].

وقوله تعالى: «قُلْ إنْ لَبِثْتُم إلاَّ قليلاً لو أنكم كنتم تعلمون»[٦٩]: جواب (لو) محذوف أي: ما اغتَرَرْتم بالدنيا وعصيتُم، وأجاز الشهاب[٧٠] أن تكون للتمنِّى فلا جواب لها.

وقوله تعالى: «ورأوا العذابَ لو أنهَّم كانوا يَهْتَدون»[٧١] جواب (لو محذوف) أي: ماءوا العذاب، أو: لدفعوا به العذابَ، أو لَعَلِموا أنَّ العذاب حق أوْماكانوا في الدنيا عابدين الأصنام. ويُفْهم من كلام ابن عباس أنها للتمنىّ: «تَمَنَّوْا لو أنهَّم كانوا في الدنيا على الحق والهدى»[٧٢]، وهو أقل تكلفاً من تقدير الجواب.

---

(٦٥) البقرة: ١٦٧، وانظر الزمر: ٥٨

(٦٦) انظر: الدر المصون، ورقة : ٦١٤، التبيان في إعراب القرآن: ١٣٧/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٣٤/١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٩٦/٣ ـ ٥٩٧.

(٦٧) هود : ٨

(٦٨) انظر حاشية الشهاب : ١٢١/٥، وانظر الكشاف : ١٨٣/٢

(٦٩) المؤمنون : ١١٤

(٧٠) انظر حاشية الشهاب : ٣٤٩/٦

(٧١) القصص : ٦٤

(٧٢) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٢٩، وانظر: البحر المحيط : ١٢٨/٧، حاشية الشهاب: ٨٢/٧

وقوله تعالى: «ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عندَ ربهِّم»(٧٣): جواب (لو) محذوف أي: لرأيْتَ أمراً فظيعاً، وأجاز الزمخشري(٧٤) أن تكون (لو) للتمنِّي، فلا جواب لها. وفي المسألة خلاف مبسوط في مظانها(٧٥) كما مرّ، وهي عند أبي حيان(٧٦) إنْ أُشرِبت معنى التمنِّى محتاجة إلى جواب.

وممَّا يمكن حمله على ذلك أيضاً قوله تعالى: «وَلَوْ أنَّ قرآناً سَيِّرَتْ به الجبالُ...»(٧٧): جواب (لو) محذوف أي: لما آمنوا، أو: لكانَ هذا القرآن في التوبة غايةً في التذكر ونهايةً في الانذارِ والتخويف، وذكر الفراء أنه يجوز أن يكون متقدماً، وهو قوله (وهم يكفرون) في قوله تعالى: «كذلك أرسَلْناك في أمَّةٍ قَدْ خَلَتْ من قَبْلها أُمَمٌ لِتَتْلُوَ عليهم الذي أَوْحينا إليك وهم يكفرون بالرحمنِ..»(٧٨)، ولعلَّ ما يؤخَذُ عليه كونه جملة اسمية مقترنة بواو الحال، ولذلك ذكر السمين الحلبي(٧٩) أنَّ مُرَادَ الفراءِ من ذلك كونه دليلاً على الجواب، ولست أتفق مع السمين الحلبي فيما ذهبَ إليه الفراء لأنَّ ما في (معاني القرآن) بينٌ الدلالة على ما نذهب إليه: «لَم يأتِ بعدَه جوابٌ لِـ (لو)، فإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ جوابها متقدِّماً: وَهُمْ يَكْفُرونَ ولو أنْزَلنا عليهم الذي سألوا، وإنْ شئتَ كان جوابهُ متروكاً لأنَّ أمرَهُ معلومٌ...»(٨٠) وأجاز الشهاب أن تكون (لو) وصلية لا جواب لها، والجملة الشرطية حال أو معطوفة على حال مقدرة: «أي: إنْ قلنا إنَّه يحتاج إلى جواب، وإنْ جعلت وصلية لا جواب لها، والجملة حالية أو معطوفة على مقدّر..»(٨١)، ويتراءى لي أنَّ الوصلية هي التى للتمنِّي، والأظهر في العطف عطفها على الحال (وهم يكفرون).

ومن ذلك قوله تعالى: «يَودُّ أَحَدُهم لو يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ...»(٨٢): في (لو) ثلاثة أقوال:

---

(٧٣) السجدة : ١٢

(٧٤) انظر الكشاف : ٢٤٢/٣

(٧٥) انظر : مغني اللبيب : ٣٥١ ـ ، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٢/٤

(٧٦) انظر البحر المحيط : ٢٠١/٧، وانظر مغني اللبيب : ٨٥٠، حاشية الشهاب : ١٥٠/٧

(٧٧) الرعد : ٣١

(٧٨) الرعد : ٣٠

(٧٩) انظر حاشية الشهاب : ٢٣٩/٥

(٨٠) معاني القرآن : ٦٣/٢

(٨١) حاشية الشهاب: ٢٣٩/٥ ـ ، وانظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢٥٣/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٢/٢، البحر المحيط : ٣٩١/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٧٥٨/٢، تفسير القرطبى: ٣١٩/٩، الكشاف: ٣٦٠/٢

(٨٢) البقرة : ٩٦

(١) **أن تكون حرفاً** لما كان سيقع لوقوع غيره على مذهب سيويه، فيكون جوابها محذوفاً يدل عليه (يَوَدُّ)، وفي الكلام حذف مفعول (يود) أيْ: يودُّ طول العمرِ.

(٢) **أن تكون حرفاً مصدرياً** بمنزلة (أنْ) فلا جواب لها، فيكون المصدرُ المؤوَّل منها ومَّـا في حيزها في موضع نصب على المفعول به للفعل (يود) .

(٣) **أن يكون معناها التمنِّي**، فلا تحتاج إلى جواب، وتكون الجملة من (لو) ومافي حيزها في محل نصب على المفعول به على طريق الحكاية، لأنَّ (يود) مجرى مجرى الحكاية، وهو قول الزمخشرى[٨٣]:

وذهب بعض النحويين[٨٤] إلى أن (لو) التى للتمنى هى الامتناعية أُشربـت معنـى التمنى. وذهب ابن مالك إلى أنها المصدرية أغنت عن التمنىٍ.

(٤) أنْ تكون مصدرية:

لقد تحدَّثت عن (لو) المصدرية في مؤلفي (التأويل النحوي في القرآن الكريم)[٨٥]، فلا ضرورة تدعو إلى الحديث عنها في هذا الموضع.

(٥) أن تكون للتحضيض :

جَاء ذكر هذا القسم في (حاشية الصبَّان): «قوله على خَمْسة أقسام: بل ستة سادسها

(٨٣) انظر الكشاف : ٢٩٨/١، وانظر: الدر المصون، ورقة: ٤٣٣، البحر الميحط : ٣١٤/١، الأزهية في علم الحروف: ٢٧٦، شرح التصريح على التوضيح: ١٣١/١، شرح الرضي على الكافية: ٣٧٨/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٦٩/٤، التأويل النحوي في القرآن الكريم: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٤٣٨/٢ ـ ٤٣٩.

(٨٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٦٩/٤، مغني اللبيب: ٥٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٢/٤، رصف المباني: ٢٩١

(٨٥) انظر الصفحة:، وانظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٣/٤ ـ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٧١/٤ ـ ٢٧٢، مغني اللبيب: ٣٤٩، البرهان في علوم القرآن: ٣٧٣/٤ ـ ٣٧٤.

التحضيض نحو: لو تَأْمُر فَتُطاعُ..»[٨٦]، ولعلَّ هذا القسم يدور في فلك التى للعرض.

(٦) أنْ تكون للشرط :

وهي التى يكثر شيوعها[٨٧] في القرآن الكريم والتي جعلها الشيخ عثمان الحنبلي موضوع رسالته.

ولعلَّ الشيخ عثمان النجديَّ في هذه الرسالة يُعَدُّ تابعا لغيره من النحاة القدامى، فهو يدور في فلك ماجاء في مؤلفاتهم من هذه المسألة، ولذلك يطالعنا فيها بالاعتماد على سيبويه في كتابه في حدِّه لـ (لو) من حيثُ كونهُا حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره: «فقال إمام العربية سيبويه رَحِمَهُ اللهُ تعالى: (لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره)»[٨٨].

ويعتمد فيها أيضاً على ابن مالك في (التسهيل) وغيره: «وقالَ الإمام ابن مالك ـ رحمه الله ـ: (لَوْ) حرف يدل على انتقاء تال يلزم لثبوته ثُبوت تاليه».

وينقل فيها أيضاً عن ابن هشام في (مغني اللبيب): «وقد نسب ابن هشام هذا القول للمحققين وخرَّج عليه نحو قول عمر ـ رضي الله عنه ـ »[٩٠].

وتدور فيها أيضاً نقول عن التفتازاني[٩١] وابن الحاجب[٩٢] وغيرهم.

---

(٨٦) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٢/٤

(٨٧) انظر المواضع التى يمكن حملها فيها على حذف الجواب: البقرة: ٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ١٦٥، ١٦٧، آل عمران: ٣٠، ٦٩، النساء: ٣٩ ٨٩، ١٠٣، المائدة: ١٠٠، ١٠٤، الأنعام: ٢٧، ٣٠، ٩٣، الأعراف: ٨٨، التوبة: ٣٢، ٣٣، ٤٢، ٨١، هود: ٨٠، يوسف: ١٠٣، الرعد: ٣١، الحجر: ٢، الكهف: ١٠٩، الأنبياء: ١٧، ٣٩، المؤمنون: ١١٤، الشعراء: ١٠٢، القصص: ٦٤، العنكبوت: ٤١، السجدة: ١٢، سبأ: ٣١، ٥١، الزمر: ٢٦، ٥٨، محمد: ٢١، الممتحنة: ١٠، الصف: ٨، ٩، المعارج: ١١، نوح: ١٤، التكاثر: ٥

(٨٨) انظر الصفحة/ ١٧، وانظر الكتاب : ٢٢٤/٤

(٨٩) انظر الصفحة/ ٢٥، وانظر تسهيل وتكميل المقاصد : ٤٠

(٩٠) انظر الصفحة/ ٢٩، وانظر الصفحة/ ٤٠

(٩١) انظر الصفحة/ ٣٢

(٩٢) انظر الصفحة/ ٤٠

ولست أُنكر أن الشيخ عثمان النجدي يناقش هذه النقول، فهوَ إمَّا أنْ يوافِقَهم فيها وإمَّا أنْ يخُالِفَهم ويبدو ذلك واضحاً فيما نقله عن ابن هشام.

أمَّـا شواهِده التى تدور في هذه الرسالة فيكاد الشاهدُ القرآني يستولي عليها، فلا يلجأ إلى الشاهد الشعرى إلاَّ بعد اسْتعصاء الشاهد القرآني في تلك المسألة، والقول نفسه بالنسبة للمثال المصنوع الذي يذكرهُ لِيُعزِّز ما يذهب إليه ولأنَّه يدور في مظانّ هذه المسألة قبله.

وأمَّا الحديث النبوي الشريف فيتراءى لى أنَّ رسالته تدور في فلك ما نسب إلى الرسول عليه الصلاة والسلام أو إلى عمر رضي الله عنه: «نِعْم العبدُ صهيبٌ لو لم يخف الله لم يَعْصِه»، ويعزر ذلك بأثرٍ منسوب إلى أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ : «لَوْ طَلَعَتْ ما وجَدْتَنا عافِلينْ».

ويعزّز الشاهِدَ القرآني ببيتين من الشعر منسوبين إلى قريظ بن أُنيفٍ من بلعنبر، وهو شاعر إسلامي، وبيت لأبي العلاء المعري، وبآخر لأحَدِ الشعراء.

رسـالة
كشف الضو عن معنى لو
للشيخ عثمان النجدي الحنبلي

الحمدُ لله الذي رَزَقَ مَنّ شاءَ مِنْ عبادِه بصحيح المباني، وسهَّل عليهم ما امتَنَع على غيرِهم مِنْ مُقْفَلاتِ المعاني، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا محمدٍ أفْضَل من نَطَقَ بالصوابِ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الأنجابِ.

وبعـدُ :

فهذا [تعليق][٩٣] لطيف على معنى (لو) لكثرةِ دَوَرانِها في الكلام واضطراب الأقوال فيها بينَ العلماءِ الأعلام، وجمعته تذكِرَةً لأولي الألباب وتَبْصِرَةً للإخوانِ والأحبابِ، فأقولُ على سبيل الاختصار وبالله التوفيق والانتصار:

اعْلَمْ وفَّقني الله وإيَّاك [وتَوَلاَّني][٩٤] في جميع الأمور، وتَوَلاَّك أنَّ (لو) في نحوِ قولك: لو جئتَني لأَكْرَمْتُك، قَدْ عُرِّفَتْ بتعاريفَ مُتَعَدِّدة:

فقال إمامُ العربية سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ : «لو: حرفُ لما كانَ سَيقعُ لِوقوعِ غيرِه»[٩٥]، فقوله (حَرْفُ لما) الخ أيْ: حرفٌ موضوع لِشَيْءٍ، هو الجزاءُ كانَ منَ حَقِّهِ في الزمَنِ

---

(٩٣) ما بين الخاصرتين في الأصل (تعليق تعليق)، ولقد شُطِبَتْ إحداهما.

(٩٤) ما بين الخاصرتين في الأصل (وتَوَلَّني).

(٩٥) في الكتاب: ٤/٢٢٤: وأمَّا(لو) فلمِا كانَ سَيَقَعُ لوقوع غيره»، وذكر ابن هشام (انظر مغني اللبيب: ٣٤٢) أنَّ في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصاً: «فأمَّا الإشكالُ فإنَ اللام من قوله (لوقوع غيرِه) في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد [في قوله تعالى: ولَوْ أنَّ مافي الأرض من شَجَرَةٍ أَقْلامٌ والبحرُ يَمُدُّه من بَعْدِهِ سبعةُ أبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كلمات الله» لقمان: ٢٧]، فإنَ عَدَم نفادِ الكلمات ليس معلَّلاً بأنَّ ما في الأرض من شجَرَةٍ أقلام وما بَعْدَهُ، بلْ بأنَّ صفاتِه سبحانَهِ لا نهاية لَهَا، والإمساكُ خشيةَ الإنفاقِ ليس معلَّلاً بملكهم خزائِنَ رحمةِ الله بل بما طُبِعُوا عليه من الشح [في قوله تعالى: «لو أنتم تملكون خَزائِنَ رحمَةِ ربيِّ لأمسكتُم خَشْيَة الإنفاق» الإسراء: ١٠٠]، وكذا التولِّي وعَدَم الاستجابة ليسا معلَّلَينِ بالسماع [في قوله تعالى: «ولو أسْمَعَهم لَتَوَلَّوْا..» [الإنفال: ٢٣] بل بما هم عليهِ من العتوِّ والضَّلال... وأمَّا النقصُ فلأنهَّا لا تدلُّ على أنَّها دالةٍ على امتناع شرطها، والجوابُ أنَّه مفهوم من قوله (ما كان سَيَقعُ)، فإنَّه دليلٌ على أنه لم يقع....».

الماضي أنْ سَيَقَع ويوجَدُ لوجود غيرِهِ، أي: لوجود الشرط ، وإنَّما قال (سَيَقَعُ) فَأَتى بالسين التى تخلص المضارع للاستقبال مع كونِ الجزاء مفروضَ الوجود في الزمانِ الماضي لكونِ وقوع الجزاء مستقبلاً بالنسبة إلى وقوع الشرط ، وقد فُهِم مَن [شرط][٩٦] قوله: [كان مِنْ حقِّه في الماضى][٩٧] أنَّ الجزاء لم يقع لعدم وقوع غيره، وأنّها حرف شرط في الماضي، فيمكن أن يرجع

ومعنى قولِ سيبويه عند السيوطي (الإتقان في علوم القرآن: ٢/٢٨٠): «الثاني، وهو لسيبويه، قال: إنَّها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، أي: أنَّها تقتضي فعلاً ماضياً كان يتوقّعُ ثبوته لثبوت غيرِه، والمتوقَّع غير واقع، فكأنَّه قال: حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته».

ومعناه عندَ الصفار (البرهان في علوم القرآن: ٤/٣٦٣): «ومعناهُ كما قالَ الصفَّار أنك إذا قُلْتَ: لو قامَ زيدٌ قامَ عمرو، دلَّتْ على أنَّ قيامَ عمروٍ كان يقع لو وقع من زيد، وأما أنَّه إذا أمتنع قيامُ زيد، هل يمتنع قيام عمروٍ أو يقع القيام من عمرو بسبب آخر؟ فمسكوتٌ عنه لم يتعرض له اللفظ».

ومعناه عند الأشموني: (حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/٣٧): «وَعبارةُ سيبويه لما كان سيقَعُ لوقوع غيره)، وهي إنَّما تدلُّ على الامتناع الناشئ عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع الناشئ عن فقد السبب....».

ويفْهَمُ ممَّا جاء في (حاشية الصبَّان على شرح الأشمونى ٤/٣٧) أنَّ قول سيبويه يدلُّ على أنَّها مساوية لقول من قال إنَّها حرفُ لامتناع الجواب لامتناع الشرط : «وهو الجوابُ لوقوع غيره، وهو الشرط ، أي: لما كان في الماضي متوقَّعَ الوقوع لوقوع غيره، لكنَّه لم يقع لعدَم وقوع الغير، فالإتيان بـ (كان) للاحتراز عن (إذا) و (إنْ) فإنَّهما لِما يُقع في المستقبل لوقوع غيره، وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لَمـا) فإنَّها لما وقع لوقوع غيره، وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنَّه لم يكن حينئذ أيضاً، أى: لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في الماضي لضرورة استقباله، فهى مُقتَرحة أنَّه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت، فمعنى عبارته أنَّ (لـــــو) تدلُّ مطابقَة على أنَّ وقوع التالى كان يحصل على تقدير وقوع الأوَّل، وتدلُّ التزاماً على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاوّل، لأنَّ عَدَم اللازم يوجِبُ عَدَم الملزوم كذا في الدماميني، ومنه يُعْلَمُ أنَّ عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمني عن البدر بن مالك».

وذكر أبوحيّان أنَّ (لو) عند سيبويه كأنَّ لها منطوقاً ومفهوماً (همع الهوامع: ٤/٣٤٤) وانظر شرح ابن عقيل: ٤/٤٧)٠«قال أبوحيان: كأنَّ (لو) عند سيبويه لها منطوقُ ومفهوم، كما أنَّ (إنْ) لها منطوقٌ ومفهوم، فإذا قلتَ: لو أكلتَ لَشبِعْتَ، فعندَه أنَّ الشبَعَ كان يقع لوقوع الأكل، ولو قلت: إنْ قام زيدٌ قامُ عمروٌ، فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد، وتارة يكون المفهوم مراداً، وتارة يكون غيرَ مراد، فنظر غير سيبويه إلى المفهوم، فقالوا: إذا قلت: لو أكلْتَ لشبعْتَ، امتنع الشبع لامتناع الأكل، وسيبويه نظر إلى المنطوق فاطرد له في جميع مواردها».

وذكر الزركشى (البرهان في علوم القرآن: ٤/٣٦٥) أنَّ تفسير سيبويه السابق مطرد في جميع أحوال (لو) التي سنذكرها فيما يعد.

(٩٦) ما بين الخاصرتين مشطوب في الأصل.

(٩٧) ما بين الخاصرتين ليس قول سيبويه بل تفسير الشيخ عثمان النجدي لعبارة سيبويه السابقة .

تفسيره ـ رحمه الله تعالى ـ أنّها حرف امتناع لامتناع[٩٨] على ما سيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وقال الإمام ابن مالك ـ رحمه الله: «لو حرفٌ يدل على انتفاء تالٍ يَلْزَمُ لثبوته ثبوت

---

(٩٨) ذكر المالقي (انظر رصف المباني: ٢٨٩) أنَّ هذا قول النحويين كلهم؛ «الموضع الأوَّل: أنْ تكون حرف امتناع لامتناع، كذا قال النحويون كلّهم فيما أعلم، وأرى أنَّ تفسير معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة لأنها الأصل، والنفي داخِلٌ عليها، فلم يعتبروه لأنّه فرع، والذي ينبغي اعتبار الأصل لأنَّ (لو) يختلف تفسير معناها بذلك».
وجاء في (همع الهوامع: ٣٤٣/٤): «وقالَ المعربون: هي حرف امتناع لامتناع، أي: تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره».
وممّن ذهب إلى ذلك ابن فارس في (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ١٦٣): «لَوْ تدلُّ على امتناع الشيء لامتناع غيره...»، وابن يعيش (شرح المفصل: ١٥٦/٨): «فكأنه امتنع وجود الثاني لعدم وجود الأول، فالممتنع لامتناع غيره هو الثاني، امتناع لامتناع وجود الأوَّل..».
وهذا القول فاسدٌ عند ابن هشام (مغنى اللبيب: ٣٩) لأن في القرآن وكلام العرب شواهِدَ تبطله: «والثاني: أنّها تفيدَ امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونصَّ عليه جماعة من النحويين، وهو باطِلٌ بمواضِعَ كثيرة» .
وللنحويين في إفادتها الامتناع مذهبان:
(١) الأوَّل امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو المشهور، وعليه جمهورُ المعربين.
(٢) الثاني: امتناع الشرط لامتناع الجواب، وهو مذهب ابن الحاجب (انظر شرح الكافية: ٣٩٠/٢) لأنَّ الأوَّل سببٌ والثاني مسبّب، والمسبّبُ قد يكونُ أعمَّ من السبب، فانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب. ولقد ذكر الرضي الذي اختارَ هذا المذهب أنَّ الصحيح أن يقال في تعليل صحة هذا المذهب أنَّ (لو) موضوعة ليكون جزاءُوها مقدَّر الوجود في الماضي، والمقدَّر وجوده في الماضي ممتنع، فيمتنع الشرط والملزوم لأجْلِ امتناع الجزاء اللازم، لأنَّ الملزوم ينتفي بانتفاء اللازم: وذكر أنَّ الجواب قد يجيء قليلاً لازماً في جميع الأزمنة في قصد المتكلم كما سيتضح فيما بعد.
ومن أنصارِ هذا المذهب ابن الخباز (انظر همع الهوامع: ٣٤٣/٤ مغني اللبيب: ٣٤٦ ـ ٣٤٧) وابن جمعه الموصلى (انظر البرهان في علوم القرآن: ٣٦٤/٤)، والبيضاوى. (حاشية الشهاب: ٤١٠): «و (لو) من حروف الشرط ، وظاهرها الدلالة على انتفاء الأوَّل لانتفاء الثاني ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه»، وذكر الشهاب (حاشية الشهاب ٤١٠/١) أنَّ الصحيح مذهب الجمهور: «تَبِعَ فيه ابن الحاجب ومَن حذا حَذْوَهُ كنجم الأئمة وستراه قريباً، وتحقيقه أنَّ الجملة الأولى هنا لا تخلو من احتمال أنْ تكون سبباً وعلة، فالثانية مسبب ومعلول أو لازماً وملزوماً وبالعكس إلاَّ أنَّ الذى ذكره أهل العربية أنّها لامتناع الثاني لامتناع الأوَّل....» .
ومن أنصار هذا المذهب المتحمسين كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني في مؤلّفه (البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ١٩١): «وقولُ النحاة إنّها تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأوَّل سهوٌ، إذْ يلزم من انتفاء السبب المعين انتفاء المسبب لجواز أن يخلفه سبب آخر يترتب عليه المسبب إلاَّ إذا لم يكن للمسبب سبب سواه، ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جملة الأسباب لاستحالة ثبوت الحكم بدون سبب».
ولقد ردَّ ابن هشام (مغني اللبيب: ٣٤٦) هذا المذهب زاعماً أنَّه لم يَرَ أحداً صرَّح بخلاف كون الجواب

تاليه»[٩٩] أي: حرفٌ يدلُّ على انتفاء الشرط وعلى أنَّه لو وُجدَ الشرط وُجِدَ الجزاءُ، والذي حرَّره [ابن][١٠٠] هشام الأنصاري ـ رحمه الله ـ وادَّعى أنَّه أجْوَدُ العبارات أن يقال فيها حرفٌ يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه، وأشار بهذا التعريف إلى أنَّ (لو) هذه تفيد

= ممتنعاً لامتناع الشرط إلاَّ ابن الحاجب، وابن الخباز، فقولنا: لو جئتني أكرمتُك، لا ينطبق عليه هذا المذهب عنده، لأنَّ الإكرام ممتنع لامتناع المجيء لا العكس، وتقدير النحويين في قوله تعالى: «ولو شئنا لرفعناه بها» (الأعراف: ١٧٥) هو: لم نشأ فلم نرفعه، وتقدير ابن الخبار وانصارُ المذهب الثاني (انظر مغني اللبيب: ٣٤٦): لم نرفعه فلم نشأ، لأنَّ نفي الملزوم كما مرَّ يوجب نفي اللازم، ووجوده يوجب وجودَه والملزوم عند ابن هشام هو مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، فإذا كان اللازم والملزوم كذلك لزم من نفي كلٍّ منهما انتفاء الآخر. وانتفاء الآلهة في قوله تعالى: «لو كان فيهما آلهةٌ إلاَّ الله لفسدتا» (الأنبياء: ٢٢) لانتفاء الفساد، ومذهب جمهور النحويين على خلافه.

ولـ (لو) مع شرطها وجوابها في هذه المسألة أربع حالات (انظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٦٤/٤، رصف المباني: ٢٨٩):

(١) أن تكون حرف وجوب لوجوب إذا تجرَّد الجواب والشرط من النفي نحو قوله تعالى: «ولَوْ كان من عندِ الله لَوجدوا فيهِ اختلافاً كثيراً» (النساء: ٨٢)، فالجواب والشرط منفيان.

(٢) أنّ تكون حرف امتناع لامتناع إذا كان الشرط والجواب مسبوقين بنفي نحو: لو لم تكرِمني لم أُكرِمْكَ، فالجواب والشرط مثبتان لأنَّه سَلْبَ السَّلْب إيجاب.

(٣) أن تكون حرف امتناع لوجوب إذا اقترن حرف النفي بالشرط دون الجواب نحو: لو لَمْ تُكْرِمني أكرَمتُكَ، فالجزاء منفي والشرط مثبت.

ويتراءى لى أنَّ المالقي في (رصف المباني: ٢٨٩) من أنصار مذهب ابن الحاجب: «وحرف امتناع لوجوبٍ إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية نحو قولك: لو يقومُ زيدٌ لما قام عمروٌ، وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة نحو قولك: لَوْ لم يَقُمْ زيدٌ لقامَ عمروٌ..»، فالمثال الأوَّل تكون فيه (لو) حملاً على مذهب الجمهور حرف وجوب لامتناع لأنَّ الجواب مقترنٌ بنفى، فالجواب واجب» لامتناع الشرط ، وعلى مذهب ابن الحاجب يكون الشرط ممتنعاً لوجوب الجواب، والقول نفسه إذا اقترَن الشرطُ بنفي، فتكون (لو) فيه حرف امتناع لوجوب على مذهب الجمهور، وحرف وجوب لامتناع على مذهب ابن الحاجب ومن ذهب مذهبه.

(٤) أنّ تكون حرف وجوب لامتناع إذا اقترنَ الجوابُ بنفي كقوله تعالى: «ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أُنْزِلَ إليه ما اتخَّذوهم أولياء» (المائدة : ٨١).

و(لو) تدل عند ابن هشام (مغني اللبيب: ٣٤٠ ـ ٣٤٢) على ثلاثة أمور: عقد السببية والمسببية، وكونهما في الماضي، وامتناع السبب.

(٩٩) في (التسهيل: ٤٠) : «لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه، واستعمالها في المضي غالباً...».
وانظر شرح المفصَّل: ١٥٦/٨، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

(١٠٠) لفظة (بن) في الأصل سقطت منها ألف الوصل.

ثلاثة أُمور:(١٠١) أحدها الشرطية بالزمن الماضي والثالث الامتناع، وبهذين الأمرين الأخيرين فارقت (لو) (إنْ) الشرطية، فإنها ـ أعنى (إنْ) ـ لعقد السببية والمسببية في المستقبل، ولا تدل (إنْ) بالإجماع على امتناع ولا ثبوتٍ، لكِنَّ مقتضى كلٌّ مِنْ تعريفي [ابن](١٠٢) مالك و [ابن](١٠٢) هشام أنها إنَّما تفيد امتناع الشرط خاصة ولا تدلُّ على امتناع الجزاء ولا ثبوته، غيرَ أنَّه إنْ كانَ مساوياً للشرطِ في العموم كما في قولك: لَوْ كانتِ الشمسُ طالعةً كان النهارُ موجوداً، لَزِمَ مِنْ انتفاءِ الشرطِ انتفاءُ الجزاءِ ضرورة أنَّه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسبّبه، وإنْ كانَ الجَزاءُ أعَمَّ من الشرط فإنَّما يلزم من انتفاء القدر المساوى للشرط كما في قولك: لو كانَ هذا [قريباً](١٠٣) للميت لكان وارثاً، فتَدُلُّ (لو) هنا على انتفاء الإرث المترتب على القرابة، ولا تدلُّ على انتفاء مطلق الجمع [للإرثِ](١٠٤)، وقد نسبَ ابن هشامٍ(١٠٥) هذا القولَ للمحققين، وخرَّج عليه نحوَ قول عمر ـ رضي الله عنه ـ «نِعْم العبدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لم يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ»(١٠٦)، فإنَّ الجزاءَ هنا، وهو عَدَم المعصيةِ، تارة يكون للخوفِ كما هو مرتبة العوام، وتارةً

---

(١٠١) انظر مغني اللبيب : ٣٤٠ ـ ٣٤٢ وهى: عقد السببية والمسببية وكونهما في الماضي، وامتناع السبب.

(١٠٢) فى الأصل (بنُ)

(١٠٣) في الأصل (قريبٌ)

(١٠٤) لعلَّ الصوابَ (مطلق جمع الأرث)

(١٠٥) انظر مغني اللبيب : ٣٣٩

(١٠٦) في نسبة هذا القول خلاف، فلقد نسبه المالقى (انظر رصف المباني/٢٩١) للنبي صلى اللهُ عليه وسلَّم، وهو وَهْمٌ كما في (شرح التصريح على التوضيح: ٥٨/٢)، وجاء فيه أنَّ أبا نعيم في الحلية ذكَرَ أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة أنَّه شديدُ الحبِّ لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عَصَاه.
وذكر السبكى (انظر: حاشية الدسوقي على المغني: ٣٦٢/١، شروح التلخيص: ٧٩/٢) أنَّ الخطيب قَدْ نسبَهُ أيضاً إلى النبي صلى الله عليه وسلَّم، وأنَّه لم يَرَ هذا الكلام في شيءٍ من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً عن النبي عليه السلام، وذكر أيضاً أنَّه لم يجِدْهُ مرويًا عن عمر مع شدَّة الفحصِ، وأنَّ بعضَ حفاظ العصرِ لم يَقِفْ عليه.
والظاهر عند السيوطي كونه لعمر، جاءفي (جامع الأحاديث للمسانيد والمراسيل: ٦٦٠/٢ ـ ٦٦١): «عَنْ عمرَ ـ رضي الله عنه قال: (نِعَمَ العبدُ صَهَيْبٌ، لَوْ لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ)، أوردهُ أبوعبيدة في الغريب، ولم يسبق إسناده، وقد ذكر المتأخرون من الحفَّاظ أنهم لم يقفوا على إسناده، وإنَّما ذكرتُه هاهنا، وإنْ كان ليس من شرط الكتاب لشهرته، ولأُنَبِّهَ على أنَّ أباعبيدَة أوْرَدهُ، وأبوعبيدةمِنَ الصدر الأوَّل قريب العهد، أدْرَك أتباعَ التابعين، والظاهر أنَّه وَصَل إليه إسناده، ولم أذكر في هذا الكتاب شيئاً لم أقِفْ على إسنادِه سوى هذا فقط»
وجاء في (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عماً اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: ٤٤٦/٢): «اشتهر في كلام =

يكون للإجلال والمهابةِ كما هو مرتبة الخواص، والمقصود أنَّ صهيباً رضى الله عنه من الخواص، وإنِ انتفَتْ معصيتُه لما معه من إجلال الله تعالى وتعظِيمهِ، فهذا الأثر فيما فيه الجزاءُ أعَمُّ من الشرط ، ثم ذكر ابن هشام [رحمه اللهُ تعالى] متى كان الجزاء أعمّ من الشرط فهو قسمانِ؛ أحدُهما ما يُرادُ فيهِ تقديرُ الجزاءِ وُجِدَ الشرطُ أوْ فُقِدَ، ولكنَّه مع فَقْدِه أوْلى كما في أثَرِ عمر ـ رضي الله عنه ـ المتقدم، فإنَّه يدلُّ على تقرير عدم العصيان على كلّ حال، وعلى أنَّ انتفاءَ المعصية عندَ الخوف أولى، والثاني أن يكون الجزاء [مقرراً][١٠٧] على كل حال من غير تعرض لأولوية نحو قوله تعالى: «ولَوْ رُدُّوا لعادوا لِما نهُوا عنه»[١٠٨]، فإنَّ المقصود تحقق ثبوت العود، وأمَّا امتناع الردِّ فهو وإن كان حاصلاً غير مقصود، ثم قال ابن هشام ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد اتضَّح أنَّ أفْسَدَ تفسير لِـ (لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع»[١٠٩]، انتهى وفيه نظر لا يخفى على

الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، وبعضهم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر البهاء السبكى أنَّه لم يظفر به بعد البحث، وكذا كثير من أهل اللغة لكن نقل في المقاصد عن الحافظ ابن حجر أنَّه ظفر به في مشكل الحديث لابن قتيبة من غير إسناد، وقال فى (اللآلئ) منهم من يجعله من كلام عمر، وقد كثر السؤال عنه، ولم أقف له على أصلٍ، وسُئِلَ بعضُ شيوخنا الحفاظ عنه فلم يعرفه، لكن روى أبونعيم في الحلية بسندٍ ضعيف عن عبدالله بن الأرقم أنَّه قال: حَضَرْتُ عمر عندَ وفاته مع ابن عباس والميسور بن مخرمة، فقال عمر: سمعت رسولَ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: إنَّ سالما شديد الحب لله عزَّ وجل، لو كان لا يخاف اللهَ ما عصاهُ، وفي لفظ : لَوْ لم.. يَخَفِ الله ما عصاه، وفي رواية قال: لَوِ اسْتَخْلَفْت سالماً مولى أبي حذيفة، فسألَنى ربىَّ: ما حملك على ذلك؟ لقُلْتُ: سمعتُ نبيَّك ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: إنَّه يحب الله حقًّا من قَلْبه. وقال الجلال السيوطى في شرح نظم التلخيص: كَثُرَ سؤال الناسِ عن حديث (نعمَ العبدُ صَهيبٌ، لو لم يخَفِ الله لم يَعْصِه، ونَسَبه بعضهم إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ونسبه ابن مالك في شرح الكافية وغيره إلى عمر قال الشيخ بهاء الدين السبكي: لَمْ أرَ هذا الكلام في شيءٍ من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفاً، لا عن عمر ولا عن غيره مع شدة التفحص عنه، انتهى. نعم قد روى الديلمى في سالم لا صهيب عن عمر مرفوعاً أنَّ معاذ بن جبل إمام العلماء يوم القيامة لا يحجبه من الله إلاَّ المرسلون، وأنَّ سالما مولى أبي حذيفة شديدُ الحب في الله، لو لم يخف الله ما عصاهُ، والله أعْلَم».

انظر في ذلك: المقاصد الحسنة: ٤٤٩ البرهان في علوم القرآن: ٣٦/٤، الحلية: ١٧٧/١، همع الهوامع: ٣٤٥/٤، شرح الكافية: ٣٩٠/٢، شروح التلخيص: ٧٦/٢

(١٠٧) في الأصل (مقرَّرُ)

(١٠٨) الأنعام : ٢٨

(١٠٩) انظر مغني اللبيب : ٣٤٢

ومِمَّا يمكن أنْ يعدَّ خارجاً على حالات (لو) الأربع السابقة قوله تعالى: «ولو أنَّ ما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ والبحر يَمُدُّهُ من بعدِه سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله» (لقمان: ٢٧)، فحمل الآية الكريمة على ما مرَّ يوجب نفادَ كلمات الله مع عدم كون كلِّ ما في الأرض من شجرة أقلاماً، وكون البحرِ الأعظم بمنزلة الدواة، وكون السبعة

المتأمل فنبينٌ أولاً بعونِ الله تعالى معنى التعريف الذي أدَّعى أفسديته، ثمَّ نذكر وجه النظر

= الأبحر مملوءة مداداً، وهي تمد ذلك البحر، وهو خلاف المراد من هذه الآية، لأنَّ عدم النفاد محكوم به وجد الشرط أم لم يوجد، والآية على مذهب سيبويه كما في (البرهان في علوم القرآن: ٣٦٥/٤): «ألا ترى أنَّ مفهومَ الآية عدم نفاد كلمات الله مع فرض شجر الأرضِ أقلاماً والبحر ممدوداً بسبعة أبحر مداداً، ولا يلزم ألاَّ يقع عدم نفاد الكلمات إذا لم يجْعل الشجر أقلاماً والبحر مداداً». وذكر ابن هشام (انظر مغني اللبيب: ٣٤٢) أنَّ عدَم نفاد الكلمات ليس معلَّلاً بأنَّ ما في الأرضِ من شجرةٍ أقلامٌ وما بعده بل بأنَّ صفات اللهِ لا نهاية لها.

وذكر الرضي (انظر شرح الكافية: ٣٩٠/٢) وانظر الاتقان في علوم القرآن: ٢٨١/٢) أنَّ جوابَ (لو) قد يجيءُ قليلاً لازم الوجود في جميع الأزمنة. في قصد المتكلم، وذلك أن يكون الشرطُ مستبعداً استلزامه لذلك الجزاء، بل يكون نقيض ذلك الشرط أليق وأنسب باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود الجزاء على كلِّ تقدير، فيكون الجزاء لازماً لذلك الشرط ولنقيضه، ومن ذلك قولنا: لو أهنتني أكرمتُكِ فالإهانة تستلزم الإكرام فكيف لا يستلزم الإكرام الإكرام، ويمكن تخريج هذه الآية على أنَّ ما في الأرضِ من شجر جميعاً أقلامٌ يستلزم عدم النفاد، فكيف بنقيض ذلك ويتراءى لى أنَّه تأويلٌ بعيدٌ عن التكلف والتمحل.

وذكر الزركشى (انظر البرهان في علوم القرآن: ٣٦٦/٤) إنَّ الذين قالوا بأنَّ (لو) حرف امتناع لامتناع اختلفوا في تخريج تلك المواضع التى لم تطَّرِد معَ ماذهبوا إليهِ من حيثُ المعنى، وفي ذلك أربعة طرق:

(١) أنَّ (لو) في هذه المواضع جيءَ بها لمجرد الدلالة على ارتباط الثاني بالأوَّل لا للدلالة على الامتناع، وهو الظاهر عندي، وعليه فعدَم النفاد في الآية الكريمة واقع على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً وكون البحر ممدوداً بسبعة أبحرٍ، ولعلَّ ذلك ما جعل بعض النحويين يعدُّونها لمجرد الربط من غير أنْ تدل على الامتناع مطلقاً، ومن هؤلاء الإمام فخر الدين (انظر البرهان في علوم القرآن: ٣٦٦/٤) والشلوبين وابن هشام الخضراوي (انظر: مغني اللبيب: ٣٣٧، همع الهوامع: ٣٤٥/٤ ـ ٣٤٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٧/٢) الذى ذهب إلى أنَّها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما تدل (إن) على التعليق في المستقبل، ولقد عدَّ ابن هشام (انظر مغنى اللبيب: ٣٣٧) ذلك من باب إنكار الضروريات لأنَ فهم الامتناع منها أمرٌ بدهي.

(٢) أنْ يكون معنى قولهم إنَّها لامتناع الشيءُ لامتناع غيره أنَّ ما كان جواباً لها كان يقع لوقوع الأوَّل فلمَّا امتنع الأوَّل امتنع أن يكون الثاني واقعاً لوقوعه، فإن وقع فلأمر آخر، ومِمَّا يمكن عدُّه من هذا الباب قول عمر رضي الله عنه ـ : «نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يخَفِ اللهَ لمَ يْعصِهِ»، امتنع عدم العصيان الذي كان سيقع عند عدم الخوف لو وقع، فلا يلزم امتناع عدم العصيان عند وجود الخوف. (انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٧/٢، البرهان في علوم القرآن: ٣٦٧/٤، مغني اللبيب: ٣٣٩)، وجاء في (شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٧/٢): «فإنَّه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعصِ حتى يكون قد خاف وعصى، لأنّ انتفاء العصيان له سببان، أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام، والثاني الإجلالُ والإعظام، وهو وظيفة الخواص، والمرادُ أنَّ صهيباً ـ رضي الله تعالى عنه ـ من قسم الخواص، وأنَّه لو قدّر خلوّه من الخوف لم يقع منه معصية، فكيفَ والخوف حاصل له، وإنَّما لم تدل على انتفاء الجواب هاهنا لأنَّ دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، إذْ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم =

ثانياً، فأقول وبالله التوفيق: معنى هذا التعريف أنَّ (لو) حرف يدل على امتناع الثاني - أعنى الجزاء - لامتناع الأوَّل - أعني الشرط - ، وذلك لأنَّها حرف يعلق به حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً وتقديراً وللامتناع قطعاً وتحقيقاً، فيلزم امتناع الجزاء المعلق عليه [كانتفاء][١١٠] الإكرام لانتفاء المجيء في قولك: لو جِئْتَني أكرمتُك، فلهذا قيل حرف امتناع لامتناع، وهذا التعريف بالمعنى المذكور هو المشهور بين الجمهور كما نصَّ عليه السعد التفتازاني[١١١] جمعنا الله به في دار التهانى لكن (هاهنا)[١١٢] أمر يتعينَّ التنبيه عليه وهو أنَّ (لو) فيها اصطلاحان، أحدهما لأرباب العربية، والآخر لأهل المنطق، فأمَّا اصطلاح أهل العربية فهو أنَّ (لو) يؤتى بها عندَهم للدلالة على انتفاء الجزاء في الخارج سببه هو [لانتفاء الشرط ، فليست عندهم لإفادة انتفاء الجزاء [لانتفاء][١١٣] الشرط، بل هي لبيان سبب انتفاء الجزاء، وهذا قد يكون شرطُها وجزاؤها معلومي الانتفاء عند السامع كما تقول لشخصٍ أكرمتُك، فإنك لا تقصد إفادته شيئاً يعلمه لما فيه من تحصيل الحاصل، وإنَّما تقصد إفادته أنَّ سبب انتفاء إكرامك له هو انتفاء مجيئه لك، فإنه قد [يشكل][١١٤] في سبب عدم إكرامك له هل هو عدم مجيئه لك أو هو قصدك حرمانه أو عدم خطورِه ببالك أو غير ذلك ممَّا يجوز أنْ يكون سبباً في عدم الإكرام، فلا يلزم من استحضار السامع لهذه الأمور وعلمه بها أنْ يَعْلَم ما هو السبب منها في عدم إكرامك إيَّاه فحينئذٍ تُفيده السبب بقولك: لو جئتني أكرمتُك، أي: سبب انتفاء إكرامي إياك هو عدم مجيئك إيَّايَ، فمعنى قولهم (لو) حرف امتناع أنها حرف

المخالفة، وفسرّ مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوت عنه مخالفاً لحكم المذكور إثباتاً أو نفياً، ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقاً في الحكم المذكور، وفي هذا الأثر دلَّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنَّه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة».

(٣) أنْ تحُمل (لو) فيما جاء مما مرَّ على حذف الجواب، فجواب الآية السابقة: لو كان هذا لتكسرَّت الأشجار على أنَّ قوله (ما نفدت) مستأنف أو معطوف على حذف حرف العطف، أي: وما نفدت.

(٤) أنْ تُحْمَلَ (لو) فيما مرَّ وأمثاله على معنى (إنْ)، وهو قول ظاهر بعيد عن التكلف والتمحل، والآية السابقة محمولة على تقدير فعلٍ فاعله المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيزها لأنَّ (إنْ) لا يليها إلا فعل، والأولى فيما حُمِل عليها أن يليها فعل.

(١١٠) في الأصل (كانتفاء)

(١١١) انظر شروح التلخيص : ٢/٧٠

(١١٢) في الأصل (ما هنا)

(١١٣) في الأصل (لا انتفاء)

(١١٤) في الأصل (يتشكل)

يدلّ على أنَّ سبب امتناع الثاني، أي الجزاء هو امتناع الشرط ، ونظير هذا المعنى في (لو) قولهم في (لولا) إنَّها لامتناع الثاني لوجود الأوَّل، نحو: لولا عليٌّ لهلك عمر، فليْس معناه أنَّ وجود علي دليل على أنَّ عمر لم يهلك، بل المعنى أنَّ سبب عدم هلاك عمر هو وجود علي ولهذا [أكثر][١١٥] في (لو) استثناء الشرط في كلامهم كقوله تعالى: «ولو شئنا لآتينا كلَّ نفسٍ هداها ولكن حقَّ القول منِّى لأملأنَّ جهنَّم...»[١١٦] أي: ولكن لم أشأ ذلك، فحقَّ القول منّى، وكقوله تعالى: «ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكن الله سَلَّمَ»[١١٧]، أي: فلم يريكموهم كذلك، وكقول الحماسي[١١٨] [البسيط]:

لو كُنْتُ مِنْ مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إبِلي
بنو اللقيطةِ من ذُهْلِ بنِ شيبانا

ثم قال :

لكنَّ قَومي وإنْ كانوا ذوي عَدَدٍ
ليسوا من الشرِّ في شيءٍ وإنْ هانا[١١٩]

وقوله:[١٢٠] المتقارب

ولو طارَ [ذو][١٢١] حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يَطِزْ

---

(١١٥) لعلَّ الصواب (كثر)

(١١٦) السجدة : ١٣

(١١٧) الأنفال : ٤٣

(١١٨) الشاهد لقُرَيط بن أُنَيْف من بلعنبر وهو شاعر اسلامي : انظر مغني اللبيب : ٣٨٣ ، شرح شواهد المغنى: ٦٨/١ ـ ٦٩ حماسة أبي تمام ٥٧/١ ـ ٥٨ خزانة الأدب: ٣٣٢/٣، ٥٦٩/٣ مجالس ثعلب: ٤٧٣ والشاهد من البسيط .

(١١٩) في الأصل : قومى وإنْ كانوا ذوي عددٍ ليسوا من الشرِّ في شيْ وإنْ هانا

(١٢٠) انظر شروح التلخيص : ٧٣/٢

(١٢١) فى الأصل (ذوا)

وقول أبي العلاء المعرّى:[١٢٢] (الطويل)

[ولو][١٢٣] دامت [الدولات][١٢٤] كانواكغيرهم

رعايا ولكن ما لهنَّ دوامُ

إلى غير ذلك ممَّا لو استقصيناهُ لأفضى إلى الإطالة والملل، فلنقتصر على ماذكر وبالله التوفيق.

وأمَّا اصطلاحُ أهل المنطق[١٢٥] فهو أنَّ (لو) يُؤتى بها عندهم للاستدلال على انتفاء الشرط بانتفاء الجزاء، وبيان ذلك أنَّ الشرط ملزوم والجزاء لازم، والشرط سبب والجزاء مسبب، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه، إذْ لو وجِدَ منها واحد لوجد المسبب، لأنَّ السبب يلزم من وجوده الوجود، ولا يلزم من عدمه العدم مطلقاً بل لذاته، مثال ذلك الإرْث، فإن له [أسباباً][١٢٦] ثلاثة، فيلزم من انتفاء الإرث عن شخص بلا مانع قام به انتفاء أسبابه كلها، ولا يلزم من انتفاء القرابة عنه مثلاً انتفاء الإرث عنه مطلقاً، وإنَّما اللازم انتفاء إرْثه المترتب على القرابة، ويجوز أنْ يكونَ وارثاً لكونه زوجاً أو معتقاً، والحاصِلُ أنَّ الشيءَ إذا لم يكن له إلاَّ سببٌ واحِدٌ لزم لانتفاء كلٍ انتفاء الآخر، ومن وجوده وجوده، وإلاَّ بأن كان له أكثر من سبب لزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه، ولا يلزم من انتفاء أحد الأسباب انتفاء المسبب، وكذلك انتفاء الجزاء اللازم يدل على انتفاء الشرط الملزوم دائماً لأنَّ اللازم إمَّا مساوٍ أو أعمُّ، ويلزم من انتفاء أحد المتساويين انتفاء الآخر، ومن انتفاء الأعم انتفاء الأخص، مثالُ المساوي قولنا: لو كان هذا إنساناً لكان ضاحكاً، ومثال الأعم: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لما علمت أنَّ الملزوم قد يكون أخصَّ، ولا يلزم من عدم الأخص كالإنسان عدم الأعم كالحيوان، فاللازم المساوى كالمسبب لسبب واحد، واللازم الأعم كالمسبب

---

(١٢٢) انظر شروح التلخيص : ٧٣/٢، شروح سقط الزند ٦١١/٢

(١٢٣) في شروح سقط الزند (فلو)

(١٢٤) فى الأصل (الدولاق) (انظر: شروح التلخيص: ٧٣/٢، شروح سقوط الزند: ٦١١/٢. الدُّوَلات (جمع دولة)، وانظر ما في شروح التلخيص من حديث عن هذا الشاهد من حيث ادعاء القلب فيه.

(١٢٥) انظر في هذه المسألة حاشية الشهاب: ٤١٠/١ ـ ٤١٢، شروح التلخيص: ٧٠/٢

(١٢٦) فى الأصل : (أسبابٌ)

لأسباب كثيرة، فلماً كانَ غَرَضُ أهَل المنطق حصول العلم بالنتائج حصروا [النتائج](١٢٧) المتصلة في ضربين؛ أحدهما استثناء عين المقدَّم لانتاج عين الثاني، لأنَّه متى وُجِد الملزوم وُجدَ اللازم سواءً كان الملزوم مساوياً أو أخَّصَ.

والثاني استثناء نقيض التالي لانتاج نقيض المقدم، لأنَّه متى عدم اللازم المساوي أو الأعم عدم ملزومه المساوي أو الأخص، فيقولون مثلاً: لو كان هذا إنساناً لكانَ ضاحكاً، لكنَّه إنسان فهو ضاحك ، ولكنه بحيوان، فليس بإنسان، وهذا في الأعم .

وبقي في المتصلة ضَرْبان عقيمان، أحدهما استثناء نقيض المقدَّم، فإنه لا ينتج نقيض التالي، لأنَّ التالي قد يكون أعمَّ كما في المثال الأخير، ولا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم كما تقدم.

والثاني استثناء عين التالي لما علمت من أنَّ التالي قد يكون أعمَّ، ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص، فاتفق الفريقان ـ أعني أهل العربية والمنطق عَلى أنَّ (لـو) حرف امتناع لامتناع، واختلف مراد كل من الفريقين، فأهل العربية يقولون: حرف امتناع الثاني لامتناع الأوّل، وأهْلُ المنطق يعكسون ذلك فيقولون: (لو) حرف امتنـاع الأول لامتنـاع الثاني، وإنَّما اختلف المرادان لاختلاف الغرضين لما علمت من أنَّ غرضَ أهْلِ العربية بيان سبب انتفاء الثاني مع قطع النظر عن علة العلم بانتفاء الثاني [والانتفاءان](١٢٨) قد يكونان معلومين للسامع كما تقدم.

وغَرَضُ أهلِ المنطق الاستدلال وحصول العلم بالنتيجة، فيستدلون على انتفاء الأول بانتفاء الثاني، فيجعلون انتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول مع قطع النظر عن سبب انتفاء أحدهما في الخارج. وقد ظهر من بيان الاصطلاحين صحة تعريفها بأنهَا حرف امتناع لامتناع بالاعتبارين السابقين.

وإنَّ ادعاء أفسدية هِذا التعريف ممنوع، بل قد تقدم أنه يمكن رجوع تفسير سيبويه لها إليه، لكن لخفاء هذين الاصطلاحين على كثير اعترضوا على تعريف من عرَّف (لو) بأنهَّا حرف امتناع لامتناع.

---

(١٢٧) فى الأصل (انتاج)

(١٢٨) ما بين الخاصرتين شطب مُثلُهُ في الأصل (والانتفاءين)

ثم اختلف المعترضون في الصواب في ماه (لو)، فذهب [ابن][(١٢٩)] الحاجب[(١٣٠)] رحمه الله تعالى إلى أنَّ الصوابَ أنّ يقال: (لو) حرف امتناع الأوَّل لامتناع الثاني لأنَّه المطرد دون العكس، واستدلَّ رحمه اللهُ على ذلك بقوله تعالى: «لو كان فيهما آلهة إلاَّ الله لفسدتا»[(١٣١)]، فإنَّ الآية الكريمة مسوقة للاستدلال بانتفاء الفسَاد على انتفاء التعدد دون العكس[(١٣٢)]، واستحسن ذلك مِنْهُ جمهور المتأخرين[(١٣٣)] حتَّى كادوا يجمعون عليه، وذهب ابن هشام[(١٣٤)] ـ رحمه الله تعالى ـ إلى أنَّ التعريف فاسد من أصله، وأنهَّا لا تدل على الامتناعين بل الصواب أن يقال فيها: حرف يدل على امتناع الشرط خاصة، وأمَّا الجزاء فلا يدل على ثبوته ولا على نفيه.

واستدلَّ ممَّا تقدم من قول عمر ـ رضي الله عنه ـ : «نعم العبدُ صُهَيبٌ لَوْ لم يَخَفِ الله لم يعصه»، فإنهَّا لو دلت على امتناع لم يعصه لثبت عصيانه لأنَّ نفي النفي إثبات، وليس كذلك.

وَمَنْشَأُ الاعتراض من الشيخين العلامتين توهم أنَّ معنى قول أهل العربية: لو حرف امتناع الثاني لامتناع الأوَّل أنهَّا لبيان علة العلم كما هو اصطلاح أهل المنطق فيها، وقد علمت أنَّه ليس كذلك، بل معناه عند أهْلِ العربية لبيان السبب مع قطع النظر [مع] علة العلم[(١٣٤)] كما تقدم. والجواب عن الآية التى اعترض بها ابن الحاجب ـ رحمه اللهُ تعالى ـ على أهل العربية أنهَّا واردة على قاعدة أهل المنطق على خلاف الاستعمال الشايع في (لو) كما بينَّ ذلك السعد التفتازاني ـ رحمه الله ـ في شرحه المطوَّل[(١٣٦)] والمختصر[(١٣٦)] على أنَّ الغزي[(١٣٧)] ذهب إلى أنْ لا وجه لحمل الآية على مقتضى أوضاعهم من حيث إنه استعمال

---

(١٢٩) في الأصل بغير ألف الوصل

(١٣٠) انظر شرح الكافية: ٣٩٠/٢

(١٣١) الأنبياء : ٢٢

(١٣٢) بعد لفظة العكس في الأصل لفظة (التعدد) مشطوبة.

(١٣٣) انظر شروح التلخيص : ٧٠/٢

(١٣٤) انظر مغنى اللبيب: ٣٤٣

(١٣٥) قيل لفظه (كما) في الأصل كلام مشطوب هو: «كما هو اصطلاح أهل المنطق»

(١٣٦) انظر شروح التلخيص : ٧٤/٢

(١٣٧) لُقّب بالغزّي خلقٌ، كثير ومِنْ هؤلاءِ مَنِ اشتهر في التفسير والفقه الحنفي انظر الأعلام: ١١٨/٥ ـ ١١٩، ولعلّ أذهب إلى أنَّ الإمام الغزي المشار إليه في هذه الرسالة هو محمد بن قاسم بن محمد بن شمس الدين الغزّى، =

مجازي بالنسبة إلى أهل اللغة، فحينئذٍ لا محذور في حمل الآية على هذا المعنى إذْ لا بُعْدَ في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة إلى أهل اللغة في القرآن، قال: وقد يقال: تخصيص المعنى الثاني بأَرْباب العقول لكون اصطلاحهم مقصوراً عليه لا لنفي كونه معنى (لو) عند من عداهم، وحينئذٍ فلا ينافي ورود الآية على وضع اللغة حقيقة انتهى كلامه رحمه الله.

وأمَّا الجواب عمَّـا اعترض به [ابن] هشام ـ رحمه الله من نحو أثر عمر ـ رضي الله عنه ـ فقد أشار إليه في المطوّل حيث قال: تستعمل (إنْ) و (لو) ونحوهما للدلالة على أنَّ الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وذلك إذا كان الشرط ممَّـا يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، ويكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزامه ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه، فيكون دائماً انتهى المقصود منه، فليست (لـو) فيما اعترض به [ابن] هشام ـ رحمه الله ـ (لو) امتناعية بل للدلالة على وجود الجزاء دائماً سواء كان الجزاء والشرط منتفيين أو مثبتين أو الأوَّل منفيًّا والثاني مثبتاً أو بالعكس، فمثال المنتفيين قوله صلى الله عليه وسلم في [بنت][138] أبي سلمه: إنها لو لم تكن ربيبْتي في حجري مَا حلَّت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة»[139]

فإنَّ المقصودَ منه الدلالة على أنَّ عَدَمَ حلها له صلى الله عليه وسلم ثابتٌ مستمِرٌ سواء انتفى كونها ربيبة في حجره أم لا، وكقول عمر ـ رضي الله عنه ـ : «لو لم يخف الله لم يَعْصِهِ» فإنَّ المقصودَ منه أنَّ عدم العصيان أمرٌ لازم الوجود سواء انتفى الخوفُ أم لا.

فقيه شافعي، ولدَ ونشأ في غزة، وتعلم في القاهرة، وتوفي فيها. ولعلَّ ما يعزّز ما أذهب إليه أنَّه تولىّ أعمالاً في الأزهر الشريف والشيخ عثمان النجدى كان من علماء الأزهر، وأنَّ وفاته كانت سنة ٩٤٠ هـ ، ووفاة الشيخ عثمان النجدي كانت سنة ١٠٩٧ هـ ، وأنه له حاشية على شرح التصريف علق بها على شرح السعد التفتازاني للتصريف.

وله (فتح القريب المجيب في شرح الفاظ التقريب) انظر الأعلام: ٥/٧، كشف الظنون: ١١٤٠، ١١٤٦، هدية العارفين: ٣٠٠/٢، معجم المؤلّفين: ١٤٧/١١.

(١٣٨) في الأصل (بيت)

(١٣٩) أخرجه البخاري عن أمّ سلمة في كتاب النكاح: ١٥٨/٩، رقم الحديث: ٥١٠٦، ونصُّ الحديث فيه: «... لو لم تكن ربيبتى ما حلّت لي، أرضَعَتْني وإيَّاها ثوَيْبة...». وانظر: ١٤٠/٩، ٥١٦

انظر فى ذلك أيضاً: مغنى اللبيب: ٣٤٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٨/٢ همع الهوامع: ٣٤٧/٤، صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٥/١٠، سنن أبى داود: ٢٢١/٢

ومثال المثبتين قولك: لَوْ أهنتني لأثنيْتُ عليك، أي: ثنائي عليك مستمرٌ سواءٌ أهنتني أم لا.

ومثال كون الشرط مثبتاً والجزاء منفياً قوله سبحانه وتعالى: «ولو أنَّ ما في الأرض من شجرةٍ أقْلامٌ والبحر يمده من بعده سبعة أبحرٍ ما نفدت كلماتُ الله»(١٤٠) فإنَّ المقصود منه ـ والله تعالى أعلم ـ أنَّ عَدَم نفاد كلمات الله تعالى أمرٌ مستمر لازم الوجود سواء كان وجود جميع الشجر أقلاماً تكتب كلمات الله تعالى بمداد البحر الثمانية أم لا، وكقول الصديق رضى الله عنه(١٤١) ـ لمّا طوَّل في صلاة الصبح، وقيل له [كادت](١٤٢) الشمسُ تطلُعُ، فقال: «لو طلعت ما وجَدْتنا غافلين»(١٤٣). أي: انتفاء الغفلة عنَّا بحمد الله أمر لازم الوجود مستمرٌ سواء طلعت الشمسُ أم لا. فقد ظهر أنَّ ما اعترض به العلامتان [ابن] الحاجب وابن هشام رحمهما الله تعالى خارج عن الاستعمال الشايع في (لو) وأنَّه مندرج في الاستعمال الآخر، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

---

(١٤٠) لقمان : ٢٧

(١٤١) انظر شروح التلخيص (عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي) ٢/٧٩
ونسبه السيوطي في (جامع الأحاديث ٢/٣٣٠) إلى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه: «عن أبي عثمان النهدى قال: صلىَّ بنا عمر ـ رضي الله عنه الغداة، فما انصرف حتَّى عَرَف كلُّ ذي بالٍ أنَّ الشمس قد طلعت فقيل له: ما فَرَغْتَ حتى كادت الشمس تطلعُ؟ فقال: لو طلعت لَأَلْفَيْتَنا غيرَ غافلين»
وجاء في (عروس الأفراح، انظر شروح التلخيص ٢/٧٩) هذا القول منسوباً إلى أبي بكر الصديق، ولعلَّ الشيخ عثمان النجدي قد أخذ هذا الشاهد منه لأنَّ شواهده من القرآن والحديث وكلام العرب نظمه ونثره تكاد تكون منقولة من شروح التلخيص

(١٤٢) في الأصل (كات) .

(١٤٣) في الأصل (بنّ) .

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

الخاتمــة

تمت هذه الرسالة المباركة المسمّاة بـ (كشف الضو عن معنى لو) تأليف شيخ الإسلام والمسلمين، صَدْرِ المدرسين فخر العلماء الراسخين، الفقيه الذي تزيَّنَتْ بْدروسِهِ المساجد والمدارس، واحتاج إلى تصريح منطوقه ومفهومه كل مذاكرٍ ومدارس، أحيا رءوس المدارس، وزان دروسها، وجمَّل صدورَ المجالس، وأطْلَعَ شموسَها، ورفَعَ منارَ الإفادة، وضاعف عظامها، أمجد الفضلاء المدرسين، وتاج النبلاء المتصدرين، فخر ذوي الإفتاء والتدريس، حامل لواء الشريعة، وناشر بفهمه الثاقب النفيس، إذا ألقى الدروس أحيا رباع العلم بعد الدروس، مولانا وأستاذنا الشيخ عثمان الحَنْبَلي ـ النجدى رحمه الله تعالى ونفَعَنا ببركاته ـ آمين بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والحمدُ لله وحدَه، وصلى الله على من لا نبيَّ بعده، وسلام على المرسلين، والحمدُ لله رب العالمين، وسلم تسليماً كثيراً.

الفهارس العامة

(١) فهرس مراجع التحقيق والدراسة
(٢) فهرس الآيات
(٣) فهرس الحديث النبوى الشريف والأثر
(٤) فهرس الأشعار
(٥) فهرس الأعلام
(٦) فهرس الموضوعات

(١) فهرس المراجع الواردة في الحواشي

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

(٢) الأزهية في علم الحروف، على بن محمد الهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحى، دمشق، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م.

(٣) إعراب القرآن، أبوجعفر النحَّاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م.

(٤) إعْراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣مـ

(٥) البحر المحيط ، أبوحيَّان النحوي، وبهامشه تفسيران جليلان، أحدُهما الدر اللقيط من البحر المحيط لتلميذ أبي حيَّان، تاج الدين بن مكتوم، والآخر النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيَّان، مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن، أبوالبركات بن الأنباري، تحقيق طه عبدالحميد، مراجعة مصطفى السقَّا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠م، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر في القاهرة.

(٧) التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح أحمد الحموز، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١م.

(٨) التبيان في إعراب القرآن، أبوالبقاء العكبرى، تحقيق علي محمد البيجاوى، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

(٩) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، القرطبي، الطبعة الثالثة دار الكتب المصرية، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م.

(١٠) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، دار الكتب العلمية، بيروت.

(١١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق الدكتور عبدالرحمن على سليمان، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦م، مكتبة الكليات الأزهرية.

(١٢) جامع الأحاديث للأسانيد والمراسيل، السيوطى، تحقيق عباس أحمد صقر، أحمد عبدالجواد.
(١٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، الدسوقي.
(١٤) حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، ديار بكر ـ تركيا.
(١٥) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(١٦) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم ملك الخانجي، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٨.
(١٧) حماسة أبي تمام، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، أشرفت على طبعه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م.
(١٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبدالقادر بن عمر البغدادي، الطبعة الأولى بالمطبعة الميرية ببولاق.
(١٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون من أوّل القرآن إلى نهاية المائدة، السمين الحلبي، رسالته لنيل الدكتوراة في الأدب بأشراف الدكتور محمود فهمي حجازي، إعداد أحمد الخراط، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م.
(٢٠) ديوان الفرزدق، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠ هـ ـ ١٩٦٠م.
(٢١) رسالة فى (أي) المشدَّدة ، الشيخ عثمان النجدي، مخطوطة في مجموع تحت رقم (٥٨ عام) دار الكتب الظاهرية بدمشق.
(٢٢) رَصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقى، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م.
(٢٣) سنن النسائي ، المكتبة التجارية بمصر ، ١٩٣٠
(٢٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٥م.
(٢٥) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبى عبدالله بدرالدين، عنى بتصحيحه وتنقيحه

محمد بن سليم اللبابيدى.
(٢٦) شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو، خالد بن عبدالله الأزهري، وبهامشه حاشية العلامة يس الحمصى، دار إحياء الكتب العربية.
(٢٧) شرح سقط الزند، دار الكتب ، ١٣٦٥ هـ ـ ١٩٤٦م، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة.
(٢٨) شرح شواهد مغني اللبيب، السيوطى، ذيل بتصحيحات وتعليقات محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي.
(٢٩) شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.
(٣٠) شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيريّة.
(٣١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤م.
(٣٢) الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبداللسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
(٣٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوده التأويل، الزمخشري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة.
(٣٤) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عماً اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني مكتبة التراث الإسلامي، دار التراث، نشر مكتبة القدسى، ١٣٥٢ هـ .
(٣٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي ابن أبي طالب.
(٣٦) مجالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر.
(٣٧) مشكل إعراب القرآن، مكى بن أبي طالب القيسي، تحقيق يس محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م.
(٣٨) معاني القرآن، الفراء، تحقيق عبدالفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(٣٩) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي نشر الخانجي.
(٤٠) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصارى، تحقيق مازن المبارك ومحمد

علي حمدالله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت، الطبعة الخامسة.
(٤١) الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق فؤاد عبدالباقي، عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٥١م.
(٤٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٤٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي، تحقيق عبدالعال سالم، دار البحوث العلمية.

(٢) فهرس الآيات القرآنية

	رقم الآية	الصفحة
البقرة :		
«يَوَدُّ أحَدُهم لَوْ يُعَمَّرُ...»	٩٦	٢٧٩
«وَلَوْ أنهَم آمنُوا واتَّقَوْا...»	١٠٣	٢٧٧
«وقالَ الذين اتَّبعَوا...»	١٦٧	٢٧٨
النساء :		
«ياليتنى كنتُ معهم فأفوزَ..»	٧٣	٢٧٦
«وَلَوْ كانَ من عندِ غير الله...»	٨٢	٢٨٦
(ولَوْ على أنْفُسِكم....»	١٣٥	٢٧٥
المائدة : «ولَوْ كانوا يُؤْمِنون بالله ....»	٨١	٢٨٦
«ولَوْ رُدّوا لعادوا لِما نهُوا عنه...» « **الأنعام** »	٢٨	٢٨٨
الأعراف :		
«ولَوْ شئنا لَرَفْعناهُ بها»	١٧٥	٢٨٦
الأنفال :		
«ولَوْ أسَمعَهُمْ لَتَوَلَّوْا..»	٢٣	٢٨٣
«ولَوْ أراكَهُمْ كثيراً...»	٤٣	٢٩١
الشـورى :		
«إلاَّ وحياً أوَ من وراءِ حجابٍ...»	٥١	٢٧٦

	رقم الآية	الصفحة
هـود :		
«وقالَ لَوْ أنَّ لى بكم قُوَّةٍ...»	٨٠	٢٧٨
الرعـد :		
«كذلك أرْسَلْناك ....»	٣٠	٢٧٩
«وَلَوْ أنَّ قرآناً سُيِّرَتْ...»	٣١	٢٧٩
الإسراء :		
«قل لَوْ أنتُمْ تملكونَ...»	١٠٠	٢٨٣
الأنبياء :		
«لو كانَ فيهما آلهة»	٢٢ ~~١٠٤~~	٢٨٦
المؤمنُون :		
«قُلْ إنْ لبثْتُم إلاَّ قليلاً...»	١١٤	٢٧٨
الشعراء :		
«فَلَوْ أنَّ لنا كَرَّةً...»	١٠٢	٢٧٦
القصص :		
«ورَأوا العذابَ لَوْ أنهَّم كانوا...»	٦٤	٢٧٨
لقمان :		
«ولَوْ أنَّ مافي الأرض من شَجَرَةٍ...»	٢٧	٢٨٣
السجدة :		
«ولَوْ تَرى إذِ المجرمونَ...»	١٢	٢٧٩
«ولَوْ شئنا ....»	١٣	٢٩١

(٣) فهرس الحديث النبوى الشريف والأثر

(١) «رُدُّوا السائِل ولو بطلفٍ مُحْرقٍ»

(٢) «إنهَّا لو لم تكُنْ ربيبتى فى حجري ما حَلَّتْ لي إنهَّا لابنة أخي من الرضاعة»

(٣) قول عمر ـ رضي الله عنه : «نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يخَف الله لم يَعْصِهِ».

(٤) قولُ أبي بكر رضي الله عنه أو عمر رضي الله عنه: «لَوْ طَلَعْت ما وجدتنا غافلين».

(٤) فهرس الشعر

(١) وَلَـوْ طارَ ذو حافـرٍ قَبْلهَا لطـارَتْ ولكنَّـه لم يَطِر
لم أقِف على قائله، وهو من المتقارب الصفحة:

(٢) لَوْ كنْـتُ من مازن لم تَسْتَبِـح إبلي بنـو اللقيطَـة من ذُهْـلِ بن شَيْبانا
لكنَّ قَوْمـي وإنْ كانَـوا ذَوي عَدَدٍ ليسـوا من الشرِّ في شيءٍ وإنْ هانا
قائلُهُ قُريط بن أُنيْف من بلعنبر، وهما من البسيط الصفحة:

وَلَـوْ دامَـتِ الـدولاتُ كانـوا كغيرهم رَعـايا ولـكِنْ ما لَهُـنَّ دوامُ
قائله أبوالعلاء المعرى، وهو من الطويل الصفحة:

(٥) فهرس الأعلام

الأشمونى : ٢٢
التفتازاني : ٢٨، ٤٦، ٤٧
ابن جمعه الموصلي : ٣٦
ابن الحاجب : ٢٨، ٣٦، ٣٨، ٥٥، ٥٦
حسن بن نصار البيتاوى : ١٠، ١٢
أبو حيَّان النحوى : ٩، ١٠، ٢١
ابن الخباز : ٢٤
الدسوقي : ٥
الدماميني : ٥
رضى الدين الاستراباذي : ٣١
الزركشى : ٢١ ، ٣١
الزمخشرى : ٩، ١٠، ١٤
السبكى : ٢٩، ٣٠
السمين الحلبي : ٥ ، ١٣
سيبويه : ١٤، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٠
الشلوبين : ٣٢
الشهاب : ٥، ١٠، ١١، ١٣، ٢٤
ابن الصائغ : ٧
الصفَّار : ٢٠
ابن عباس : ٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٣
عثمان النجدي الحنبلي: ١٥، ٢٦، ٢٨، ٦٠، ٦١
أبو العلاء المعرى : ١٧، ٣٧

الغزي : ٤٥
قريط بن أُنيف : ١٧، ٣٦
كمال الدين الزملكاني : ٢٤
المالقى : ٥، ٢٦
ابن مالك : ١٤، ١٦، ٢٧، ٢٨
محمد أبوالفضل إبراهيم : ٦
مكي بن أبي طالب القيسى : ١٠
نجم الأئمة : ٢٤
ابن هشام الأنصارى: ٧، ٨، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٨
ابن هشام الخضراوى : ٧
ابن هشام اللخمي : ٥

(٦) فهرس الموضوعات

المقدّمة : ١ ـ ٢
الشيخ عثمان النجدى : ٣ ـ ١٥
وصف المخطوطة : ١٥
رسالة كشف الضو عن معنى لو : ١٦ ـ ٢٩
أقسام (لو) في العربية:
(١) أن تكون للعرض : ١٦
(٢) أنْ تكون للتقليل : ١٧ ـ ١٨
(٣) أن تكون للتمنّى : ١٩ ـ ٢٧
(٤) أنْ تكون مصدرية : ٢٧
(٥) أن تكون للتحضيض : ٢٧
(٦) أنْ تكون للشرط : ٢٧ ـ ٢٩
رسالة كشف الضو عن معنى (لو) للشيخ عثمان النجدي الحنبلي

المقدّمة : ٣٠
أهم مسائل هذه الرسالة:
حدُّ سيبويه لِـ (لو) وشرح هذا الحد : ٣١ ـ ٣٨
حدُّ ابن مالك لِـ (لو) وشرح هذا الحد: ٣٩
حدُّ ابن هشام لِـ (لو) وردُّ الشيخ النجدى عليه: ٣٩ ـ ٥٠
حدُّ أهل المنطق لِـ (لو) : ٥١ ـ ٥٥
حدُّ ابن الحاجب لِـ (لو) واعتراض ابن هشام عليه: ٥٦

الخاتمة : ٦٢

الفهارس العامة : ٦٣

(١) فهرس المراجع الواردة في الحواشي : ٦٣ ـ ٦٧
(٢) فهرس الآيات القرآنية: ٦٨ ـ ٦٩
(٣) فهرس الحديث النبوى الشريف والأثر : ٧٠
(٤) فهرس الشعر : ٧١
(٥) فهرس الأعلام : ٧٢ ـ ٧٣
(٦) فهرس الموضوعات : ٧٤ ـ ٧٥